جامعة العربي التبسي _ تبسة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الظاهرة الإرهابية على القطاع السياحي

في تونس 2011_2019

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية و أمنية

إعداد الطالبة

برجي سارة

إشراف الأستاذ

كيم سمير

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د . ايمان دني	استاذ محاضر _أ_	رئيسا
د . سمير كيم	استاذ محاضر _أ_	مشرفا ومقررا
د . يوسف ازروال	استاذ محاضر _أ_	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2019 _ 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قبل كل شيء

أرى أنه لزاما علي أن أشكر الله وأحمده في الأول والآخر

على أن يسر لي إنجاز

هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر.

فاللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت،

ولك الحمد وأنت راض عني.

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

قال المصطفى الكريم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

وعليه أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور الفاضل "كيم سمير"،

واللجنة الكريمة التي أشرفت على مناقشة هذه المذكرة،

إلى جميع أساتذة العلوم السياسية الذين درسوني،

إلى كل من ساعد في لإنجاز هذه المذكرة

من قريب أو بعيد

الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

الى من اوصى فيهما الرحمان
الى عطر المكان وبهجة الرمان
"الغالية امي"
الى من اسمه جعلني افتخر و بجهده اكبر
"الغالي ابي"
الى سندي ورفاقي سائر الايام
"اخوتي و اخواتي الاعزاء"
الى من صداقتهم تسعدني ورفقتهم تفيدني
"خيرة الاصحاب صديقاتي"
الى كل عائلتي وكل اساتذتي
الى من حفظه قلبي

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير التهديدات الارهابية على الأمن السياحي في تونس ، تم التركيز في الجانب النظري على أهم المقاربات النظرية المفسرة لكل من ظاهرة الارهاب و الأمن السياحي،اما في الجانب التطبيقي للدراسة تم إبراز التهديدات الارهابية التي تعاني منها تونس،و الإحاطة بكل الانعكاسات السلبية لهذه التهديدات على القطاعات المختلفة للأمن وخاصة القطاع السياحي، بالتركيز على أهم التحديات المختلفة التي فرضتها أثار التهديدات الارهابية من تدهور اقتصادي ، وأزمات و صراعات في تونس و عدم الإستقرار في المنطقة.

توصلت الدراسة الى ان سعي النظام السياسي التونسي القائم إلى إعادة تسليح الجهاز الأمني والقضائي تجاه الأعمال الإرهابية ، و محاولة التصدي له ضمن مشروع وطني لمقاومة الإرهاب وهذا ظهر جليا في عودة القطاع السياحي الى ما هو عليه و احسن ، وعلى الرغم من النتائج الموجعة جراء الهجمات الارهابية ، فإن الصف الوطني مشتت ويسوده عدم الثقة المتبادلة بين الراغبين في بناء ديمقراطية حديثة وبين الالتواءات الاقتصادية التي تعمل على استثمار الإرهاب لإعادة بناء شبكة المصالح ، وعوض تعديل منوال التنمية نحو وجهة اجتماعية .

Study summary:

The study aims to shed light on the extent of the impact of terrorist threats on tourism security in Tunisia. Theoretical side focused on the most important theoretical approaches explained to both the phenomenon of terrorism and tourism security. As for the study's application, the terrorist threats suffered by Tunisia were highlighted, and briefing With all the negative repercussions of these threats on the various sectors of security, especially the tourism sector, focusing on the most important various challenges imposed by the effects of terrorist threats from economic deterioration, crises and conflicts in Tunisia and instability in the region.

The study found that the existing Tunisian political system sought to rearm the security and judicial apparatus towards terrorist acts, and to try to confront it within a national project to combat terrorism, and this was evident in the return of the tourism sector to what it is and is better, and despite the painful results of the terrorist attacks , The national ranks are dispersed and the mutual mistrust prevails between those wishing to build a modern democracy and the economic distortions that invest in terrorism to rebuild the network of interests, rather than amending the development model towards a social destination.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الاشكال و الجداول	
المقدمة	7_1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للظاهرة الإرهابية و الأمن السياحي	
المبحث الاول : مقاربة مفاهيمية للظاهرة الارهابية	8
المطلب الأول: مفهوم الظاهرة الارهابية	8
المطلب الثاني: ابعاد الظاهرة الارهابية	14
المبحث الثاني :ماهية الامن السياحي	
المطلب الاول : مفهوم الامن السياحي	16
المطلب الثاني : ازمات الامن السياحي	18
المبحث الثالث :الاطر النظرية المفسرة لظاهرة الارهاب و الامن السياحي	21
المطلب الاول : المنظور الواقعي الجديد (الواقعية و أطروحاتها الجديدة)	21
المطلب الثاني : المنظور الليبرالي الجديد (الليبرالية و أطروحاتها الجديدة)	23
خلاصة الفصل الاول	26
الفصل الثاني : مقومات ومؤشرات القطاع السياحي في تونس	
المبحث الاول :مقومات القطاع السياحي في تونس	29
المطلب الاول :المقومات السياحية الطبيعية	29
المطلب الثاني :المقومات السياحية التاريخية و الحضارية	32
المطلب الثالث : المقومات الامنية في تونس	35
المبحث الثاني :مؤشرات القطاع السياحي في تونس 2011_2015	37
المطلب الاول :التدفقات السياحية الوافدة الى تونس	37

المطلب الثاني: تطور عدد الليالي السياحية	40
المطلب الثالث : الطاقة الفندقية	41
المبحث الثالث :اليات دعم القطاع السياحي في تونس	44
المطلب الاول : الخدمات الادارية المقدمة من قبل الديوان الوطني السياحي لتونس	44
المطلب الثاني : التأسيس لاقتصاد وطني من اجل سياحة بديلة في تونس	47
المطلب الثالث : دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية في تونس	50
خلاصة الفصل الثاني	53
الفصل الثالث : اثر الارهاب على واقع القطاع السياحي في تونس	
المبحث الأول : اسباب الاستهداف الارهابي للمنشات السياحة لتونس	56
المطلب الأول : واقع الارهاب لاستهداف السياحة التونسية	56
المطلب الثاني : أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية على السياحة تونسية.	58
المطلب الثالث : تأثيرات الظاهرة الإرهابية على الأمن السياحي لدولة تونس	60
المبحث الثاني : نتائج التفجيرات الارهابية على القطاع السياحي في تونس	62
المطلب الاول : ازمة السياحة في تونسية في ظل الهجمات الارهابية	62
المطلب الثاني : طابع الاستمرارية في السياحة التونسية	65
المطلب الثالث : الارهاب و النظام السياسي الجديد في تونس	66
المبحث الثالث : استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي التونسي في ظل النشاطات الارهابية	68
المطلب الاول : آليات مكافحة الظاهرة الإرهابية في تونس	68
المطلب الثاني : انتعاش السياحة في تونس وتخطي الهاجس الارهابي	69
المطلب الثالث : عودة تونس إلى السياحة العالمية	70
خلاصة الفصل الثالث	73
الخاتمة	74
قائمة المراجع	76

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	**تدفقات السياح غير المقيمين من مختلف الجنسيات**	40
02	**مجموع الليالي المقضاة من قبل السياح في تونس من مختلف الجنسيات**	41
03	**تطور الهياكل السياحية التي تتوفر عليها تونس خلال فترة** (2011_2015)	43

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**عدد السياح الوافدين الي تونس للمدة(2011_2015)**	**39**

مقدمة

يعدّ قطاع السياحة ثاني أكثر القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم ، ومن أكبر قطاعات الاقتصاد العالمي في خلق الوظائف وتحفيز الصادرات وتوليد الرخاء الاقتصادي في العالم عبر سلسلة طويلة من الصناعات الداخلة فيه من شركات ومؤسسات صغيرة وكبيرة و التي تنتج سلعاً وخدمات يتبادلها الناس عبر العالم ، فتزيد الترابط بينهم عبر عولمة السياحة ، هذه الاخيرة معرضة للكوارث الطبيعية ، والكوارث التي من صنع الإنسان مثل الإرهاب ، على حدّ سواء ، ومع ذلك يميل الناس إلى التغاضي ، أو تفهّم للكوارث الطبيعية في حين أنّ الهجمات الإرهابية لها آثار طويلة الأجل ، بالتالي خسائر مادية واسعة ومتنوعة ، في الوقت نفسه تشير العديد من الدراسات العلمّية المحكمّة إلى أنّ خطر الإرهاب أصبح وبشكل متزايد وثيق الصلة بالسياحة على المستوى العالمي ، وهذا يعني أنّ على الأطراف الفاعلة في قطاعات السياحة أن تعي آثار العمليات الإرهابية ، سواء التي جرت في الماضي أو الحاضر أو ستجري في المستقبل ، على سلوك السياح خاصّة الأجانب ، وأنّه من المهم إدراك ومعرفة أنّ المعلومات المتوفرة عن العمليات الإرهابية (في دولة ما) تؤثر بشكل مباشر ومهمّ في تفضيلات السيّاح ووجهاتهم في السياحة العالمية.

ليس هناك دولة مهما كانت قوية كبيرة أو صغيرة ، مُحصّنة ضدّ خطر الإرهاب ، هذه هي حجة الدفاع المنتشرة اليوم لدى أجهزة الأمن المعنية بمكافحة الإرهاب في كلّ دول العالم ، التي تعرضت للهجمات الإرهابية ، خاصة تلك التي تعتبر وجهة للسياحة العالمية، و تعد أعمال العنف من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمعات كونها تمس كيانها الداخلي وتهدد أمن المجتمع و أستقراره ، وتصنف كأحدى أنواع الأزمات الأمنية التي بدأت تظهر في المجتمعات العربية والإسلامية خصوصاً وفي معظم بلدان العالم عموماً ، وتتسع دائرة خطر هذه الأزمة والتي من أخطر ظواهرها حالياً الإرهاب الذي تعاني منه جميع بلدان العالم.

على الرغم من اعتبار تونس واحدة من أهم الوجهات السياحية في شمال افريقيا والعالم العربي ، إلا ان طموح السلطات السياسية في هذا البلد هو دعم أكبر لقطاع السياحة ، كونه القطاع الاقتصادي – على المستوى العالمي – الذي يسجل معدلات نموا ملفتة الى جانب مساهمته في توفير مناصب عمل ، وتأثيره في عجلة النشاط الاقتصادي ، و من هذا المنطلق ، أصبحت تونس واحدة من بين الدول التي اهتمت بالارتقاء بصناعة السياحة إلى العالمية ، مرتكزة في ذلك على عاملين ، يتمثل الأول في توفرها على مقومات الجذب السياحي كوجود هياكل عصرية ، منتوج ثري قادر على المنافسة ، الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ،

المناخ الآمن ، الى جانب ازدهار الصناعة التقليدية ، وأما العامل الثاني فيتمثل في سعيها إلى تهيئة عوامل التطوير الضرورية لمكافحة خطر الارهاب ، وسائل الحديثة بالإضافة إلى انتشار المصارف والمؤسسات الماليّة مخصصة للحد من خطر الارهاب .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من حيث أنها توفر:

من الناحية العلمية

- ✓ أن موضوع الظاهرة الإرهابية يعد من المواضيع التي تلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين لحقل العلاقات الدولية خاصة وأن هذا الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب سياسية اقتصادية و اجتماعية وأمنية
- ✓ أهمية و مكانة القطاع السياحي في العديد من الدول ، و أهمية التطورات التى شهدتها السياحة العالمية

من الناحية العملية

تساهم هذه الدراسة في :

- ✓ معرفة كيفية تأثير الظاهرة الإرهابية على استقرار الأمن الوطني التونسي.
- ✓ غياب حلول للحد من الظاهرة الإرهابية في تونس رغم الإجراءات الأمنية الصارمة.
- ✓ السعي لتطبيق آليات مكافحة الظاهرة الإرهابية في تونس على أرض الواقع.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الأهداف التالية :

- ✓ الرغبة في دراسة الوضع اللاأمني في تونس وذلك لتأسيس معرفة علمية مستقبلية.
- ✓ تسليط الضوء على آليات وسبل مكافحة الظاهرة الإرهابية في تونس.
- ✓ قلة البحوث العلمية التي تتناول موضوع الإرهاب السياحي في تونس نظرا لحداثته.
- ✓ وضع حدود وضوابط للتخفيف من حدة الظاهرة الإرهاب السياحي .

– تطبيق آليات التعامل مع الظاهرة الإرهاب السياحي في تونس للوصول على إستراتيجية شاملة.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع الدراسة هذه لأسباب ذاتية وموضوعية

أما الأسباب الذاتية:

- ✓ الاهتمام بالدراسة الامنية والتي هي أصل التخصص وخاصة الجانب الأمني.
- ✓ الرغبة في معرفة الأسباب الحقيقية لظاهرة الارهاب السياحي في تونس وتحليلها وتفسيرها.

أما الأسباب الموضوعية:

- ✓ إشكالية اللإستقرار التي تشهدها سياحة تونس وأثرها على الامن والاقتصاد التونسي .
- ✓ محاولة فهم كيفية تمكنت تونس من معالجة ظاهرة الارهاب والسبل التي تطرقت اليها لانقاذ السياحة التي تعتبر اهم مصدر رفع الاقتصاد التونسي.

الإشكالية:

تكمن المشكلة الأساسية لهاته الدراسة في محاولة فهم ظاهرة الارهاب في تونس وتحديد أسبابها ثم تحديد انعكاساتها على دولة تونس ، وتم بلورة هذه المشكلة في السؤال التالي:

ما مدى تأثير الارهاب على السياحة في تونس ؟

كما تم التتطرق للأسئلة البحثية التالية:

- ✓ ما مفهوم السياحة ؟ و ما هي أهميتها الإقتصادية و الإجتماعية ؟
- ✓ ما موقع و مكانة السياحة التونسية مقارنة ببعض الدول ؟
- ✓ هل هناك تفكير في استراتيجية للنهوض بالقطاع السياحي التونسي؟
- ✓ ما هي مشكلة الارهاب السياحي في تونس ؟و ما هي الإجراءات الكفيلة ، التي من شأنها الحد من ظاهرة الارهاب السياحي في تونس ؟

الفرضيات :

_ كلما زادت الهجمات الارهابية على القطاع السياحي التونسي ،كلما نقصت نسبة الوفود السياحية اليها.

- تؤدي زيادة الهجمات الارهابية الى تراجع مستويات الامن السياحي في تونس .

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية : من 2011 الى غاية 2019 وهي الفترة التي عقبت الثورة التونسية وتغير نظامها السياسي ودخولها في حقبة زمنية سياسية و اقتصادية جديدة.

الحدود المكانية : دولة تونس التي تتربع على مساحة 155,360كيل متراً مربعاً ، ويبلغ عدد سكانها حوالي 11,752,774 نسمة .

مناهج و اقترابات الدراسة

اعتمدنا في دراستنا هذه على أصول العرض الكرونولوجي والمستمد من المنهج الوصفي الذي يساعد في الدراسة من بداية الأزمة الارهاب السياحي وتداعياته والتحولات السياسية المفاجئة التي ظهرت في تونس ، كما اعتمدنا أيضا عليه في دراسة الظواهر ووصفها وصفا منهجيا دقيقا وقد استعملناه هنا في وصف وتحليل وتوضيح أسباب الهجمات الارهابية ثم الاعتماد على المنهج المقارن لمقارنة أوضاع تونس بعد الثورة ، وكذا منهج دراسة الحالة من أجل التركيز في ضبط عوامل أزمة الارهاب السياحي وتداعياتها في تونس ، بالإضافة إلى الاقتراب الوظيفي لدور الأمن التونسي ، والاقتراب النسقي لدراسة مشكل الارهاب على السياحة التونسية من قبل دولة تونس ومحاولة ايجاد حل للظاهرة.

الإطار النظري للدراسة:

بما أننا بصدد دراسة حول بلد يعاني من مشكل العمليات الإرهابية التي استهدفت المناطق السياحية في عدد من دول الشرق الأوسط كتونس ، وهو ما يشير بوضوح إلى أن التنظيمات الإرهابية تتبنى نهجًا جديدًا في

تنفيذ عملياتها يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية ، هى اختيار التوقيتات الفارقة ، والالتزام بالتكرارية ، واستهداف المناطق الحيوية.

وتسعى تلك التنظيمات من خلال ذلك إلى تحقيق هدفين رئيسيين ، هما استمرار تقويض الاقتصاديات المحلية ، والضغط على العناصر الأجنبية المعادية لها بالإقليم. وفي هذا السياق ، يبدو أن أداء القطاع السياحي سيشهد مزيدًا من التراجع بالفترة المقبلة ، لاسيما في الدول التي تشهد اضطرابات مرتفعة ، وهو ما سيؤثر من دون شك على الاقتصادات الإقليمية سلبًا .

ومن جهة أخرى يمكن التطرق للمقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات من خلال إسهامات ، بالاضافة الى مدرسة باريس التي قدمت استبصاراتها من خلال إدماج ما يسمى بمقاربة – مهنيي الأمن– التي تعنى بمواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة بحوصلة من التقنيات والاستراتيجيات المختلفة والتي تحاول تكييف مفهوم الأمن مع التطورات التكنولوجية المستجدة وطبيعة التحديات المعاصرة التي تواجه الدول في عصر العولمة.

الدراسات السابقة:

- ✓ الهاشمي ناصر ، **الإرهاب : الجذور والمظاهر وسبل المكافحة** ، عمان،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2016 ،عدد الصفحات 361.

تركزت هذه الدراسة حول عناصر الصراع واستعمال المفرط للعنف وبروز جماعات راديكالية تدعو للعنف و الارهاب.

- ✓ محمود عزت اللحام وآخرون ، **الإعلام الأمني** ، عمان،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، 2014 ، **عدد الصفحات** 309.

تركزت هذه الدراسة حول ان الامن حصيلة من الاجراءات و التدابير ، الوقائية و العقابية ، التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخليا وخارجيا انطلاقا من المبادئ التي تدين بها الامة ولا تتعارض او تتناقض مع المقاصد و المصالح المعتبرة

✓ غضبان فؤاد ، **الجغرافيا السياحية** ، (عمان – الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2014 ، عدد الصفحات 201.

وتركزت هذه الدراسة على الجغرافية لأي مكان إلى حصر الموارد الاقتصادية المتاحة وتقييمها وعلاقة الإنسان بها ، فسطح الأرض وباطنه وما يحيط به من غلاف جوي يحوي الكثير من موارد الثروة التي يهتم بها الجغرافي ويسعى إلى تحديد إمكانية استغلالها لصالح المجتمع ، ومعنى ذلك أن الجغرافية تهتم بالموارد الطبيعية والإمكانات البشرية أيا كان نوعها لوضع تصور لاستغلالها.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة أولا من حيث الحقبة الزمنية حيث تناولت مشكلات الارهاب السياحي في تونس منذ بداية الثورة سنة 2011 ، وثانيا من حيث أنها ألمت بالأسباب الداخلية والخارجية للارهاب على تونس و على معالمها السياحية .

تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

التطرف :و يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسيا واجتماعيا ودينيا دون أن ترتبط تلك المعتقدات و الأفكار بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة ، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب ، فالتطرف دائما في دائرة الفكر ، أما عندما يتحول الفكر المتطرف إلى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداء على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح أو تشكيل التنظيمات المسلحة التي تستخدم في مواجهة المجتمع والدولة ، فهو عندئذ يتحول إلى إرهاب.

العنف : والعنف هو صورة من صور الضغط التي يمارسها الإرهابيون على المجتمع أو السلطة لغرض توجه . أو موقف معين ، وقد يكون العنف سياسيا ، عسكريا ، فكريا.

التهديد : هو زرع الخوف في النفس ، وذلك بالضغط على إرادة الإنسان وتخويفه من أن ضررا سيلحقه ، أو سيلحق أشخاصا أو أشياء لها صلة به ، وهو الوعيد بشر وقد يكون التهديد باستخدام القوة أو العنف أو غيرهما ، والذي من شأنه الإخلال بالنظام العام وسلامة ، المجتمع وأمنه للخطر .

الترويع: هو أعلى درجات الخوف ، فهو يخلق جوا عاما بالرعب والخطر الدائم لدى المواطنين والذي . من شأن الترويع أن يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر

الأمن السياحي : حماية المنشآت السياحية وجعلها مكاناً آمناً لزيارة السياح وتمتعهم بالأمن والسلامة في أبدانهم وأموالهم وتنقلاتهم حتى مغادرتهم إلى بلادهم.

تقسيم الدراسة

ولإنجاز هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، تناول **الفصل الاول** الإطار المفاهيمي و النظري للظاهرة الإرهابية و الأمن السياحي ، حيث تم توضيح في **المبحث الاول** المقاربة المفاهيمية لظاهرة الارهاب ،بينما **المبحث الثاني** خصص لدراسة ماهية الامن السياحي ،وبخصوص الاطر النظرية المفسرة للظاهرة الارهابية و الامن السياحي فقد تمت دراستها في **المبحث الثالث** ، اما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه لدراسة مقومات السياحة التونسية في **المبحث الاول** ، و مؤشرات القطاع السياحي التونسي خلال فترة ما بين 2011_ 2020 في **المبحث الثاني** ، وتم في **المبحث الثالث** توضيح اليات الدعم للقطاع من قبل دولة تونس ، ويتضمن **الفصل الثالث** اثار الهجمات الارهابية على القطاع السياحي التونسي واسباب استهدافه و الذي تمت دراسته في **المبحث الاول** ، وفي **المبحث الثاني** تم تبيين نتائج الهجمات الارهابية على القطاع السياحي التونسي ، كما تم في **المبحث الثالث** الاشارة الى الاستراتيجية التي تتبعها تونس للنهوض بالقطاع السياحي في ظل الهجمات الارهابية .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للظاهرة الإرهابية و الأمن السياحي

تختلف نظرة كل مجتمع من المجتمعات إلى الإرهاب ، فهناك من يراه" مناضل من أجل الحرية "وهناك من يراه "مجرم "كون مفهوم الإرهاب مفهوم غامض غير ثابت وغير مستقر ، وهذا ما جعله يحضى بقدر كبير من الاهتمام ، ليس فقط في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، بل حتى في العلوم الأخرى خاصة في العلوم القانونية ، والعلوم الاجتماعية ...وغيرها من العلوم ، وبسبب تعقيد وغموض مفهوم الإرهاب دفع بالكثير بالخلط بين هذا المفهوم والمفاهيم المرتبطة به كالجريمة المنظمة والعنف السياسي ، كما أن قضية الارهاب اصبحت ازمة وتحديا خطيرا يعاني منها المجتمع الدولي سواءا كان متقدما ام ناميا له اسبابه وتداعياته السلبية على مفردات الحياة بكل مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لشعوب العالم ويشمل افرادا ومؤسسات وحكومات ، ونصيب السياحة من الارهاب كبير ومؤثر كونها صناعة حساسة للأزمات الدولية و الاقليمية من حروب وصراعات و اعمال عنف و ارهاب مثلما هي حساسة للجريمة والفساد و الامراض الوبائية ، فأن استفحلت تحولت الى قوة طاردة للسياحة ، وان تم السيطرة عليها تصبح قوة جاذبة للسياحة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى دراسة كل ما يخص الظاهرة الارهابية والأمن السياحي وذلك في ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول لدراسة مقاربة مفاهيمية للظاهرة الارهابية ، اما المبحث الثاني سيدرس فيه ماهية الامن السياحي ، والمبحث الثالث سيدرس فيه الاطر النظرية المفسرة لظاهرة الارهاب والأمن السياحي.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للظاهرة الارهابية

يمثلّ الإرهاب هاجسا للدّيمقراطيةّ ولحقوق الإنسان. فالإرهاب ظاهرة حقيقية ومنتشرة وله أوجه عديدة ومتعدّدة لكن يجب تقييمه للتأكّد من عدم تضخيمه أو بالعكس التقليل من حدّته,و تظهر المفاهيم المتعددة والمتنوعة تحت عبارة الإرهاب تبريرا أوليا يعكس صعوبة تحديده لاسيما وأنه توجد مجموعة من العوائق المرتبطة بمفهومه ، ما تزال تحول دون إمكانية التوافق حوله على الصعيد المفهومي.

المطلب الأول:مفهوم الظاهرة الارهابية

اصطلاحا اثار جدلا فقهيا واسعا من جهه تعريفه وتحديده سواء من الناحية السياسية او القانونية ، فالبعض يأخذه بمعيار ضحايا الارهاب والبعض الاخر يركز على اهداف ودوافع الارهاب ، وهناك رأي يأخذ بمعيار مرتكب الجريمة مما ادى الى اختلاف الدول في نظرتها الى الارهاب من حيث مفهومه ومعناه والى صعوبة اتفاقها على المستوى الدولي بشان التعاون لمكافحة الارهاب ، كما تعد ظاهرة الارهاب من أشد المسائل تعقيدا ،فهو ليس مسألة عادية وهو من أكثر المظاهر بروزا على الساحة الدولية والداخلية ، كما أن هذه الظاهرة ليست وليدة اليوم و إنما عرفها العالم منذ وقت طويل ولكن الجديد هو ازدياد حوادثها واتساع نطاقها.

أولا : التعريف بالظاهرة الارهابية

_ حسب قاموس اوكسفورد السياسي[1] "الارهاب هو مصطلح لا يوجد اتفاق على معناه الدقيق حيث يختلف الاكاديميون والسياسيون على تعريفه ولكنه بصورة عامه يستخدم لوصف اساليب تهدد الحياة تستعملها مجاميع سياسيه نصبت نفسها في حكم قيادة مجاميع غير مركزية في دول معينه".

_اما حسب منظمة الامم المتحدة حددت مفهوم فعل الارهاب بأنه "شكل من اشكال العنف المنظم بحيث اصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الاعمال الارهابية مثل الاغتيال او التعذيب او اختطاف الرهائن واحتجازهم وزرع القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف وسائل النقل المختلفة كالطائرات والسفن البرية والسيارات او تفجيرها وتلغيم الرسائل و ارسالها الى الاهداف التي خطط الارهابيون للإضرار بها" [2].

[1] Oxford concise dictionqry of politics (Oxford university press 2016)، p 560.

[2] فكري عطا الله عبد المهدي ، **الإرهاب الدولي** ، (قطر : دار الكتب الحديثة ، 2000) ، ص 13.

بمعنى إنه على الرغم من قدم ظاهرة الإرهاب والاهتمام العالمي بهذه الظاهرة التي أصبحت أكثر المفردات شيوعا على الرغم من تضافر الجهود الدولية لمكافحتها ، إلاّ أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للإرهاب ، بل حتى منظمة الأمم المتحدة[1] نفسها ، عجزت على التوصل إلى تعريف يحظى به القبول العام ، والواقع أن مشكلة التعريف قد تكون العامل الرئيسي الدائر حول ظاهرة الإرهاب.

_بعض المؤرخين امثال ايريك موريس و ريمون ارون و غوستاف لوبون المؤرخ البريطاني الشهير الذين يحاولون الربط بين الارهاب و الامة العربية و الاسلام ،علما بان ظاهرة الارهاب لا تقتصر على دين او ثقافة او هوية وهي ظاهرة شاملة عامه وهذا ما اكده المجتمع الفقهي الاسلامي في اجتماعه في كانون الاول 2002 في مكة المكرمه ، "بان الارهاب ظاهرة عالمية لا ينتسب لدين و لا يختص يقوم وهو ناتج عن التطرف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة ، وهو العدوان الذي يمارسه افراد او جماعات او دول بغيا على الانسان (دينه ودمه وعقله وماله وعرضه) ، ويشمل كل انواع التخويف و الاذى والتهديد والقتل بغير حق يهدف الى القاء الرعب بين الناس ، او تعريض حياتهم او حريتهم او امنهم او احوالهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة وبالموارد الوطنية"[2] .

بمعنى انه يمكن القول ان الارهاب هو عبارة عن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الافراد أو الجماعات من أجل أو ضد السلطات الحكومية الرسمية ، عندما يكون الغرض من هذه الأفعال هو هز الثقة أو تخويف مجموعة أكبر من الضحايا المباشرين ، فالإرهاب يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة ، و من أجل إظهار ظلم شعب أو قهر مجموعة ما أو من أجل العمل على عدم الاستقرار النظام السياسي كهدف في حد ذاته.

_كما عرف **أحمد جلال عز الدين** الظاهرة الارهابية على "انها عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام .الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية[3]"،

---

[1] منشورات الامم المتحدة ، **تقرير الفريق العامل المعنى بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة و الارهاب**،وثيقة رقم (A/57/273-S/2002/875)،2002 ،ص 1.

[2] حمدان رمضان محمد،الارهاب الدولي وتداعياته على الامن والسلم العالمي ، دراسة تحليلية من المنظور الاجتماعي ،**مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية** ،(مجلد 11،كلية الادب ،قسم علم الاجتماع ، جامعة الموصل 2011)،ص 269.

[3] أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب والعنف السياسي**، ، (القاهرة، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1986)، ص49.

ومن خلال مسبق يمكن استنتاج عدة أنماط من التعريفات[1] :

أ –نمط التعريف العادي والبسيط للإرهاب باعتباره عنفا أو تهديد يهدف لخلق جو من الفزع والخوف أو لتغيير نمط سلوكي.

ب – نمط قانوني للتعريف : بمعنى أن الإرهاب عنف ينتهك القانون ويستلزم عقاب الشرعية القانونية (قانون داخلي ، إقليمي ، دولي ..) .

ت – نمط تحليلي لتعريف الإرهاب :بإرجاع كل سلوك إرهابي إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية معينة.

ث – نمط تمييزي لتعريف الإرهاب بمعنى تمييزه حسب أنواعه إلى نمط إرهاب الافراد والجماعات ونمط إرهاب تقليدي أو حديث وغير

يمكن لنا أن نستخلص مفهوما للإرهاب بوجه عام على انه عمل إجرامي يرتكبه فرد أو جماعة أو دولة بأسلوب يعتمد على نشر الرعب في النفوس من أجل تحقيق هدف معين أيا كان.

ثانيا : اسباب ودوافع الارهاب

من المتعارف عليه أن الإرهاب لا يقتصر على كونه ظاهرة إجرامية فحسب ، بل هو سلوك يمارسه الشخص في البيئة التي يعيش فيها وضمن المجتمع الذي ينتمي إليه ، لذلك يمكن القول أن الإرهاب سلوك اجتماعي منحرف ، الأمر الذي يحتم علينا دراسة الدوافع والأسباب التي تكمن وراء الإرهاب والسلوك الإرهابي الذي يتجه الفرد لانتهاجه ، حيث أن تحديد دوافع الإرهاب تمكننا من الوصول إلى الطرق الصحيحة لمكافحته والتصدي له و من بين هذه الاسباب و الدوافع نذكر ما لي:

1- **الاسباب الفكرية** : التي تؤدي للعنف و الارهاب بسبب التطرف والانقسامات الفكرية بين تيارات مختلفة (علمانيه غير مرتبطة بالأصول الشرعية او تيار ديني متطرف معارض للمدنية الحديثة) مما يؤدي الى تشويه صورة الاديان و خاصة الاسلام والمسلمين ,فالاهتمام بالحوار الهادف والبناء من قبل الدعاة ورجال الفكر والعقيدة والمؤسسات الفكرية والتعليمية و الاعلامية يحقق التقارب والتعايش الفكري والابتعاد عن التطرف والعنف[2].

1 معراج أحمد إسماعيل الحديدي ، **الحماية الجنائية لحقوق ضحايا الجريمة الإرهابية** ، (إسكندرية،دار الفكر الجامعي،ا 2018) ,ص 24.

2 نبيل حلمي ، **الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام** ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2004)، ص 14 .

2–الاسباب السياسية : هنالك مجموعة من الدوافع السياسية التي توفر المناخ المناسب للممارسة الإرهاب وتنفيذ العمليات الإرهابية،ومن هذه الدوافع ما يلي :[1]

1 _الرغبة في الحصول على الاستقلال والحق في تقرير المصير ، فعلى الرغم من تأكيد القرارات الدولية على حق الشعوب في تقرير المصير إلا أنه ما زالت هناك شعوب مضطهدة ، الأمر الذي يدفع حركات التحرر الوطني إلى انتهاج السلوك الإرهابي والقيام ببعض العمليات التخريبية لإضعاف النظم المستعمرة وإلحاق الضرر بها.

2 _الصراع العرقي في بعض المناطق التي تأخذ الطابع المسلح وتلجأ إلى استخدام التكتيكات الإرهابية على المستوى الدولي ضد مصالح بعض العرقيات.

3 _مقاومة القوات الأجنبية والسيطرة الخارجية ، ومعارضة أنظمة الحكم.

4_ السعي إلى جلب الاهتمام العام العالمي لبعض القضايا ذات الطابع السياسي مثل القضية الفلسطينية

5_ استخدام القوة وانتهاك الاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية للدول ، واحتلال أراضي الغير والهيمنة على الشعوب ، بالإضافة إلى التدخل في الشئون الداخلية للدول.

6 _انعدام المشاركة السياسية للغالبية العظمى من أفراد الشعب ، الأمر الذي يؤدي إلى الإقصاء و التهميش ويفتح المجال أمام المؤسسات الحكومية للتلاعب في المجال السياسي كيفما تشاء ، ومن أجل خدمة قلة من السياسيين والعسكريين بالإضافة إلى الدوافع السابقة ، قد يكون الدافع وراء الإرهاب السياسات غير العادلة التي تنتهجها الدولة تجاه الشعب ، و الصراعات المحلية الداخلية بين الشعب والسلطة ، وممارسة إرهاب الدولة ضد شعب معين ، أو الانتقام من دولة معينة من خلال الإضرار بمصالحه.

3_ اسباب اقتصادية : تساعد الظروف الاقتصادية على ارتكاب الجرائم الإرهابية ؛ ولكنها ليست العامل الرئيسي، حيث أن الظروف الاقتصادية السيئة موجودة في كافة النظم الدولية ولكن لم تتمكن أي من هذه الأنظمة من القضاء عليها ومعالجتها. وتتبلور الدوافع الاقتصادية فيما يلي[2]:

.1سوء الأوضاع الاقتصادية ومعاناة الشعوب من الفقر والبطالة و التضخم ، ومشكلات السكن والفوارق

1 الهاشمي ناصر، **الإرهاب : الجذور والمظاهر وسبل المكافحة** ، (عمان،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2016) ، ص 191 – 192.

2 محمد مسعود قيراط ، **الإرهاب : دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته** ، (الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011) ، ص 67.

الاجتماعية ، وسوء توزيع واستغلال الثروة ، حيث أن فئة قليلة فقط تتنعم بموارد وخيرات الدولة ، مما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم والإرهاب.

.2 التقدم العلمي والتكنولوجي للأنظمة المصرفية ، حيث أدى هذا التقدم إلى سهولة انتقال وتمويل الأموال بين الجماعات والشبكات الإرهابي.

.3 عدم إتاحة الفرص للأقليات ، بالإضافة إلى العولمة التي ساعدت على نشر الإرهاب من خلال فتح الحدود بين الدول ، حيث أصبح من الصعوبة مراقبة الحدود ، وازدياد مشكلات الهوية.

.4 الحرمان الاقتصادي الذي تعيشه غالبية دول العالم ، لاسيما دول العالم الثالث والدول النامية منها.

4_اسباب ونفسية : البيئة الاجتماعية غير السليمة التي يعيش فيها الافراد ، مثل التفكك الاسري اي انهيار دور الاسرة في التنشئة الاجتماعية السليمة ، وفقدان العدل المجتمعي والعقيدة الصحيحة هنا يصبح الظلم من الاسباب الدافعة للإرهاب اضافة الى النمو الجسمي والعقلي المضطرب له علاقة مباشرة بالإرهاب ولنظريات علم النفس والاجتماع راي في ذلك فالبعض يرى ان الاحباط يؤدي الى العنف و الارهاب ونظرية اخرى ترى ان الارهاب عدوان قطري اي (ميول وراثية) وثالثة حسب نظرية التعلم الاجتماعي تؤكد على الاسباب المكتسبة تؤدي الى الارهاب وفي الواقع كل هذه التفسيرات مجتمعة تشكل منظومة واحدة لفعل الارهاب[1] .

5_الاسباب الاجتماعية : تظهر الدوافع الاجتماعية للإرهاب على النحو التالي[2]:

1 .أدى تراجع القيم الروحية إلى إشاعة الشعور بالظلم واليأس والإحباط والحقد ، مما أدى إلى انحراف في السلوكيات التي تميل إلى العنف والجريمة والإرهاب .

2 .الهجرة من الأرياف إلى المدن تساعد على زيادة النزاعات الأهلية ، وغياب الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، وغالباً ما يكون بسبب ارتفاع الكثافة السكانية .

3 .الحرمان الاجتماعي وعدم قدرة المجتمع على استيعاب فئات معينة استيعاباً كاملاً بما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب وانتشار اعتبارات الطائفية والعنصرية والتطرف .

4 .التحولات الاجتماعية وما نتج عنها من تبديلات في البنى والهياكل والمؤسسات الاجتماعية ، وتفاعلات وتغييرات في القيم الاجتماعية .

---

[1] جميل حزام الفقيه، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام ، **مجلة دراسات يمنية** ،(عدد 93 ، 2009) ، ص 40.

[2] الهاشمي ، **مرجع سابق** ، ص 193.

6-الاسباب الشخصية:

1 . قد يكون الدافع وراء الإرهاب هو تحقيق رغبات شخصية مثل الهروب من بلد معين ، أو يكون الدافع مادي بهدف الابتزاز والحصول على الأموال ، أو اختطاف طائرة والهروب بها لأسباب سياسية أو عقائدية .

2.الإحباط والحرمان الشخصي الذي يتولد بسبب القهر وقمع الحريات وسلب الحقوق الأساسية ، مما يؤدي إلى خلق السلوك الإرهابي في نفوس الأفراد بصورة أو بأخرى.

7 _**الاسباب الدينية** : هنالك بعض الدوافع الدينية التي تقف وراء انتشار الإرهاب والعمليات الإرهابية ، ومنها[1]:

1.عدم فهم مقاصد الشريعة الإسلامية والجهل بالدين .

2 .تلقي الخطاب الديني من أفراد غير مختصين ، الأمر الذي يؤدي إلى فهم الأمور على غير حقيقتها مما يجعلها دافعاً للإرهاب .

3 .الغلو في الدين والتعصب الديني والطائفي والمذهبي.

8_**الاسباب الإعلامية** : تكون الدوافع الإعلامية من خلال الرغبة في نشر القضية أمام الرأي العام المحلي أو الإقليمي أو العالمي ، حيث أن الحركة الثورية تمارس الإرهاب بهدف لفت أنظار الرأي العام إليها ، لذلك قد يكون الدافع وراء الإرهاب هو إيجاد السبل لحل القضية محل النزاع عن طريق نشر الرعب والذعر باستغلال وسائل الإعلام للضغط على الطرف الآخر في النزاع والأطراف المحيطة لحل القضية ،ومن هنا يرى الباحث أن دوافع الإرهاب كثيرة ومتعددة ، وتختلف باختلاف الأوضاع والظروف المحيطة بالأفراد داخل المجتمعات التي ينتمون لها ، حيث أن هذه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤثر في سلوك الأفراد ، فمعظم أفراد الجماعات الإرهابية هم من الدول الفقيرة والنامية ، وغالباً ما يكون الدافع وراء دخولهم في هذه الجماعات والتنظيمات هو التخلص من الفقر والجهل والبؤس ، كما وتسهم الأنظمة الاستبدادية والطاغية في تهجير الأفراد من بلدانهم وتجعلهم يلجئون للجماعات الإرهابية للتخلص من الحكم الظالم كملاذ آمن لهم،وقد يكون الجهل بالدين والشريعة الإسلامية عند الشباب دافع كبير وراء الإرهاب ، حيث يستغل هذا الجهل بعضاً من ضعفاء النفوس ويبدءوا بترويج الأفكار الخاطئة عن الجهاد والقتال في سبيل الله ، ويتخذون من التضليل والتطرف نهجاً وسلوكاً لغسل أدمغة الشباب الذين يعانون من الفراغ و الضياع والبعد عن الله ، ولابد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي يلعبه الإعلام ووسائله المختلفة في نشر الأخبار الكاذبة والمضللة ، والتي تدفع الأفراد بشكل أو بأخر للانضمام إلى الجماعات الإرهابية من خلال الحديث عنهم وعن قدراتهم المادية و العسكرية المتطورة[2].

[1] مسعود قيراط ، **مرجع سابق** ، ص69 .

2 محمود عزت اللحام وآخرون ، **الإعلام الأمني** ، (عمان،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، 2014)، ص 210.

المطلب الثاني :ابعاد الظاهرة الارهابية

تعددت واختلفت أبعدا الظاهرة الإرهابية بين ما هو وطني ، إقليمي ، ودولي ولكتها تعد مستويات للظاهرة الإرهابية.

أولا : **الإرهاب على المستوى الوطني**

هو بعد من أبعد الإرهاب الذي يستهدف إحلال ممارسة السيادة من جانب الدولة على إقليم معين بآخرين ، وتقود هذا الإرهاب منظمات ذات عرقية أو قومية تسعى لتحقيق الاستقلال عن الدولة ، المركزية لتقييم كيانها الذاتي أو تنظيم لدولة أخرى تحمل نفس العرق أو القومية ، وتوجه تلك المنظمات العرقية أنشطتها الإرهابية ضد الافراد والمؤسسات بالدولة التي تضمنها بالقوة ارادة سكان الإقليم ، الذين لا يستطيعون الاندماج مع باقي العناصر أو الاعراق بالدولة ، ويتميز هذا الإرهاب بالعنف الدموي . و بالاستمرار وبالتأييد الساحق من جانب الإقليم المنفصل ، وينضم له أغلب أبناء هذا الإقليم كما حدث في تيمور الشرقية في اندونيسيا ويحدث في إقليم إلباسك في اسبانيا وفي ايرلندا ببريطانيا قبل توقيع الاتفاقيات التي تعطي هذه الأقاليم بعض صور السيادة ، وبحكم هذا الإرهاب وحدة . الهدف المتمثل في العمل على خلق كيان قومي مستقل[1].

ثانيا : الإرهاب على المستوى الإقليمي

وهو مستوى بسيط من الإرهاب يتم ممارسته بالكامل داخل الدولة ، بانتماء جميع منفذيه إلى جنسية الدولة وتقع أحداث الإرهاب على أرض تلك الدولة ولا يتم التعرض للأجانب المقيمين بها ، كما أن إعداد تخطيط العمل الإرهابي يتم داخل الدولة وفي نطاق سيادتها القانونية والإقليمية ، وأن لا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي من خارج الدولة ... وهو إرهاب داخلي محض ، بحيث يتم تطبيق القانون الجنائي أو العسكري عليه داخل . الدولة وهو من الجرائم الداخلية ولا يطبق عليه القانون الدولي[2].

ثالثا :الإرهاب على المستوى الدولي

وهو مستوى واسع النطاق الذي يأخذ بعدا دوليا أو طابعا إقليميا واسع النطاق ، فالإرهاب يشمل الأفعال المادية الموجهة ضد الفرد والجماعات أو المؤسسات ، ولكن كيف يمكن أن يتسع الإرهاب ليكون دوليا ؟ أي كيف

1 رائد قاسم ، **الإرهاب والتعصب عبر التاريخ** ، (لبنان ، دار الحجة البيضاء للنشر والتوزيع ، 2008) ، ص 30.

[2]عبد العزيز محمد خير عبد الهادي ، **الإرهاب الدولي**، (القاهرة ، دار النهضة العربية، 1986) ، ص4 .

يمكن معرفة أن هذا النوع من الإرهاب دوليا ؟ يكون ذلك التعرف على كون الإرهاب دوليا من حلة أو أكثر مما يلي [1]:

-وقوع العمل الإرهابي في أكثر من دولة.

-تأثير حاملي جنسية أكثر من دولة من وقع العمل الإرهابي كضحايا أو مصابين.

-تنوع وتباين الجنسيات المشركين في العمل الإرهابي من أكثر من دولة.

-وقوع العمل الإرهابي في دولة غير الدولة التي يحمل جنسيتها القائمين بتنفيذ العمل الإرهابي

-وقوع هذا العمل الإرهابي في أماكن دولية أو وسائل نقل دولية كالطائرات والسفن والأماكن والمنظمات الدولية

-تجاوز أثار ونطاق العمل الإرهابي أ راضي دولة واحدة عند حدوثه على أرض دولة ضد رعايا دولة ثالثة أو ضد تجمع دولي يجمع أكثر من مواطني دولة واحدة.

-التجهيز والتخطيط للعمل الإرهابي في مكان أو في دولة أخرى غير دولة التنفيذ.

-أن يكون العمل الإرهابي قد وقع بفعل تحريض دولة ثالثة أو بواسطتها أو بمساعدتها أو مساندتها. المساندة الإعلامية للعمل الإرهابي من دولة أو طرف ثالث.

[1] أحمد يوسف التل ، **الإرهاب في العالمين العربي والغربي**، (عمان :دائرة المطبوعات والنشر، 1998) ، ص2 .

المبحث الثاني :ماهية الامن السياحي

ان من اهم نقاط القوة السياحية لأي بلد التنوع التاريخي و الثقافي و الغنى الحضاري و الحيوي به ,و هو يكسب منتجاته السياحية ميزات تفضيلية مقارنة بالعديد من المقاصد السياحية الاخرى ,إلا ان اهمية اعتبار الامان و الاستقرار اللذان تعيشهما اي دولة من المزايا التفضيلية و التي يمكن الاعتماد عليها في الترويج للصورة السياحية للبلد , فالأمن السياحي قد بات مطلبا اساسيا و عنصرا من اهم عناصر صنعة السياحة في اي بلد

المطلب الاول : مفهوم الامن السياحي

اولا:تعريف الامن السياحي

يعد الأمن السياحي جزءا من الأمن الاقتصادي الذي يعتبر بدوره جزءا من الأمن الشامل .ولا يمكن تصور تحقق ازدهار أي مجتمع بدون تحقق الأمن الشامل الذي يتعلق بكل أمر يسهم في استقرار المجتمع .فلا شك أن الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أي مجتمع يساهم في تحقق الأمن الشامل بدرجة كبيرة .وعلى العكس من ذلك فإن أي اختلال في الاستقرار في أي من هذه المجالات يؤدي إلى اختلال في الأمن الشامل . وأمن أي مجتمع على قدر كبير من الحساسية بحيث أن تأثره لا يقتصر على الاختلالات الأمنية الداخلية ، بل أنه يتأثر بأي أحداث أمنية كبيرة في مجتمعات مجاورة .فإذا كان مجتمع ما ينعم بأمن شامل ناتج من استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، فإن اختلا استقرار هذه العناصر في مجتمع مجاور قد ينتقل إليه عبر الحدود ، سواء عن طريق مباشر ، مثل الأعمال الإرهابية ، أو بطريقة غير مباشرة ,مثل التسلل والتهريب ، أو النزوح .
و لهذا فإنه لا يجب النظر للأمن السياحي بمعزل عن الأمن الشامل[1].

بمعنى يقصد بالأمن السياحي الأنشطة الإدارية والأمنية التي تستهدف تأمين مسار الأنشطة السياحية في مناخ يسوده الاطمئنان وبدون عوائق .ويتحقق أمن السائح (الأمن السياحي) من خلال توفير كل الظروف الملائمة التي تجعل إقامة السائح آمنة وسعيدة.

ويشمل مفهوم الأمن السياحي الواسع[2]:

1-توفير المنشآت السياحية المختلفة ، مع توفير أمنها والسلامة العامة فيها.

2-كفالة الأمن الصحي للسائح ، من حيث توفير الرعاية الصحية عند الحاجة ، و الاشراف على صحة الغذاء وما يتصل به من أماكن وعاملين ، وتطهير ونظافة المواقع البيئية التي يرتادها السائح.

1 غضبان فؤاد ، **الجغرافيا السياحية** ، (عمان – الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2014) ، ص 137.

2 أحمد فوزي ملوخية ، **التنمية السياحية**، (مصر ،دار الفكر الجامعي ،2007) ، ص 43.

3-ضمان الاستقبال والضيافة وحسن السلوك مع السائح من قبل جميع من يتعاملون معه من العاملين والجمهور.

4-توفير الأمن الجنائي للسائح ، والسلامة العامة له.

5-تنظيم مهنة الإرشاد السياحي ، وضمان تحقق الشروط الأمنية والمهنية في المرشد السياحي.

6-توفير الشركات التي تتولى خدمة السائح ، مثل مكاتب السفر والسياحة وتنظيم الرحلات وغيرها ، ووضع قواعد أمنية لمراقبتها والتأكد من تنفيذ تعاقداتها ومعاقبتها عند الإخلال بالعقود.

7-يرتبط الأمن البيئي مع الأمن السياحي ، بحرصهما على الحفاظ . على البيئة من التلوث أو التدمير أو سوء الاستخدام.

ثانيا : الخصائص الأمنية للسياحة

تتصف السياحة بدرجة عالية من المخاطرة ، حيث أنها لا تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية .أي أن مقاومة السياحة لتأثير العوامل الخارجية تعتبر

هشة ، فهي سريعة الاستجابة للمتغيرات السلبية للعوامل الخارجية. كما أنها تتميز بدرجة عالية من عدم المرونة أو القدرة على التكيف للأوضاع السلبية الطارئة .وتتصف بقدرة ضعيفة على العودة السريعة للانتعاش ، فلا تعود إلى معدلاتها الطبيعية إلا بعد مرور . فترة طويلة .

ويتسم الأمن السياحي بخصوصيات تميزه عن غيره من المجلات الأمنية ، منها[1] :

1-أن الأمن السياحي في الغالب يكون موسميا ، حيث يرتبط بالصيف ، و الإجازات و المواسم الدينية.

2-أنه يتصف بحساسية مفرطة لأي إختلالات في الاستقرار والأمن الداخلي ، وبالتالي يحتاج إلى تعامل سريع لطمأنة السائح.

3-يتسم بحساسية مفرطة أيضا حيال أي اختلالات أمنية خارجية ، تؤثر على قرارات السائح.

4-تتعدد أنواع السياحة من تقليدية إلى دينية إلى بيئية ويختلف كل نوع في احتياجاته الأمنية عن الآخر.

5- يتسم الأمن السياحي بتغطيته كثير من المخاطر ، منها المخاطر الطبيعية ، والمخاطر الجنائية ، و الجرائم السلوكية والأخلاقية ، ومخالفات المنشآت السياحية للعقود والأسعار والاشتراطات ، يضاف إلى ذلك اختصاصه بحماية المجتمع من جرائم السائح نفسه ومخالفاته.

6-نظرا لكثرة هذه الخصوصيات فإن الأمن السياحي يتسم بكثرة . الأجهزة التي تعمل لتحقيقه

1 خالد كواش،**السياحة مفهومها أركانها أنواعها** ، (الجزائر ، دار التنوير ، 2007) ،ص132.

ويرتبط الأمن بالسياحة بعلاقات متعددة تجعلهما يسيران جنبا إلى جنب ، منها[1]:

1-السياحة تحتاج إلى تخطيط لإنشاء البنية التحتية والبنية السياحية ، والتخطيط يحتاج إلى تنبؤ ، ولا يمكن التنبؤ إلا في جو آمن مستقر.

2-بعد اكتمال التخطيط ، يبدأ التنفيذ بإقامة المشاريع ، ولا يمكن أقامتها إلا في جو آمن مستقر.

3-هناك علاقة عكسية بين انعدام الأمن والسياحة ، فكلما ارتفع الخوف ضعفت السياحة ، والعكس صحيح.

4-توفر الأمن يعني الاستقرار ، وهو الذي يؤدي إلى الاستمرار و الثبات ، وبالتالي تتحقق التنمية العامة والسياحية.

5-استتباب الأمن يكسب الدولة الاحترام ويعكس عنها فكرة حسنة في العالم الخارجي ، وبالتالي يجلب لها السياح.

6-صناعة السياحة تفرض على الدولة توفير الاحتياجات والخدمات المشروعة للسائح طوال فترة وجوده ، وبالتالي فإن الأمن مطلب أساسي لضمان أمن جميع العمليات التي تقدم للسائح.

المطلب الثاني : ازمات الامن السياحي

أولا_ الأزمات السياحية : تعرف الأزمات السياحية بأنها : "أي تهديد يحد من التدفقً العادي للسياحة إلى البلد المستهدف في أي من صور التهديد[2] ."وفق لهذا التعريف ، نستطيع القول أن صناعة السياحة في أي بلد تتعرض إلى أزمات تؤثر على النشاط السياحي على نطاق واسع ترتبط بالظروف الآتية :

- . الكوارث الطبيعية التي لا يتحكم فيها الإنسان مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات وموجات البرد الشديدة أو موجات الحر الشديدة ، وغير ذلك من الكوارث التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها.
- حوادث الإرهاب العامة ، وحوادث الإرهاب التي تستهدف السائحين الوافدين إلى البلد المستهدف
- الانفلات الأمني وعدم الاستقرار مثلما حدث في الدول العربية التي شهدتً حراكا . خلال الأعوام السابقة .
- . هذه بعض المشكلات التي قد تؤدي إلى أزمات تهدد السياحة نتيجة لعمليات الإهمال.

ثانيا: تأثير الحوادث الأمنية على السياحة

ان استقراء إحصاءات المنظمات الدولية التي تعنى بالسياحة خلال العقود الماضية يتضح لنا أن نمو السياحة يتصاعد سنة بعد أخرى .وحين يحدث انخفاض أو تباطؤ في هذا النمو فإن سببه أزمة أمنية أو اقتصادية. وتختلف الحوادث و الاختلالات الأمنية في طريقة تأثيرها على السائح.

[1] خالد كواش,**مرجع سابق** , ص 133.

[2] أحمد فوزي ملوخية، **مدخل إلى علم السياحة**، (الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي، 2008) ، ص107 .

فبينما يمكن أن يتفهم السائح إمكانية وقوع كارثة طبيعية في وجهة سياحية معينة ، مثل حدوث زلزال ، أو بركان ، أو مد بحري ، أو أمطار شديدة ، أو عواصف و أعاصير ، وبالتالي فهو يعلم أن حدوث هذه الكارثة الطبيعية ليس من فعل البشر ، وإن احتمال حدوثها يمكن التنبؤ به ، ويمكن تجنب القيام بالسياحة وقت الحدوث ، وبعد ز وال تلك الكارثة الطبيعية وآثارها يمكن أن يقوم بالتوجه إلى تلك الوجهة السياحية وهو على قدر كبير من الاطمئنان واليقين .لكن ما يقلل اطمئنان السائح ويقينه بشكل أكبر هو الحوادث والاختلالات الأمنية التي تحدث بسبب تدخل البشر. فعدم الاستقرار السياسي ، والإرهاب ، والجرائم الجنائية ، والمعاملة السيئة للسائح ، وغيرها من الاختلالات الأمنية التي تتم بتدخل مباشر من البشر تجعل السائح يلغي فكرة السياحة في تلك الوجهة السياحية التي تحدث فيها تلك الاختلالات الأمنية.

والهشاشة الأمنية التي تمتاز بها السياحة والتي ذكرناها سابقا ، قد تجعل السائح يحجم عن زيارة وجهة سياحية مستقرة بسبب حادث إرهاب فردي حدث فيها .فأشد أعداء السياحة هو عدم اليقين .فالحوادث والاختلالات السياحية التي تحدث بسبب التدخل البشري تصيب السائح بعدم اليقين

وعدم الاطمئنان ، وبالتالي فليس على استعداد للمغامرة بالذهاب إلى وجهة سياحية ليس متيقنا ومطمئنا بشكل كلي إلى تحقق أمنه الكامل فيها[1].

ثالثا : تأثير الارهاب على الامن السياحي

يأتي الإرهاب في مقدمة العوامل التي تؤثر على السياحة .فبعد كل حادث إرهابي، سواء عن طريق التفجير أو الاغتيال أو الاختطاف ، يحدث انخفاض في أعداد السياح في الوجهة السياحية التي وقع فيه العمل الإرهابي . والأمثلة على ذلك كثير ، ويأتي الاستقرار السياسي في الوجهة السياحية في مرتبة متقدمة في مجال الأمن السياحي .إذ يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى إحجام السياح شبه الكلي من زيارة أي بلد غير مستقر سياسيا لما يصاحب ذلك من انفلات أمني خطير.

ومن الأمثلة الواضحة على تأثير عدم الاستقرار السياسي على السياحة ما حدث في بعض البلدان العربية من ثورات الربيع العربي عام 2011 م والتي أدت إلى تغيير بعض الأنظمة السياسية في تلك البلدان ، وصاحب ذلك عدم استقرار سياسي وأمني كبير[2].

---

[1] علي بن فايز وآخرين ، **الأمن السياحي**، (الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية،2004),ص14.

[2] فيصل شياد ، بحث بعنوان "**تنمية السياحة العربية البيئية(العقبات و الحلول** " ، الجزائر ، جامعة سطيف ، 2014،ص49.

رابعا : التعامل مع الأزمات السياحية : من المتصور أن يتم التعامل مع الأزمات التي تهدد قطاع السياحة على ثلاثة مستويات[1] :

المستوي الأول : مستوي السبب الذي أحدث الأزمة والمواجهة الجذرية والمباشرة له مثل خطر الإرهاب، أو الأوبئة، أو تداعيات ونتائج الحروب ... الخ. ولكن المهم . على هذا المستوي ـ الاستمرار في التصدي لتلك الأسباب وعدم الاقتصار على الاهتمام الموسمي / أو العارض.

المستوي الثاني الإعلامي :أي الطريقة التي تقدم بها الأزمة للإعلام المحلي والدولي ، وأهمية هذا المستوي تنبع من تأثيره المباشر على قرار شركات السياحة ، والسائحين أنفسهم للحضور أو عدم الحضور إلى البلد، وينبغي على هذا المستوي مراعاة ما يلي :

- إنشاء مركز اتصالات ليكون المصدر الأساسي للمعلومات عن المشكلة .
- إذاعة الخبر من خلال وسائل الإعلام بشكل عادي ، وبلا حساسيات وعدم التقليل من حجم الكارثة التي وقعت.
- أن تؤخذ في الاعتبار حقيقة أن عدم الحصول على المعلومة الصحيحة من المصادر الرسمية لا يمنع وصول المعلومة من مصادر أخرى ، ولذلك يجب شرح المشكلة بأبعادها الحقيقة ، وعدم حجب أي جانب من جوانبها ، وقد استطاعت أجهزة الإعلام في البلاد السياحية تنفيذ هذه السياسة بمصداقية خلال الأزمات التي تعرض لها القطاع السياحي .

أما المستوي الثالث :وهو الأكثر أهمية ، فهو مستوي مواجهة الآثار السلبية اللازمة على صناعة السياحة والصناعات المكملة لها ، ومن الضروري إنشاء جهاز دائم مستقل يختص بمواجهة أزمات السياحة ، ويمثل فيه القطاع الخاص من خلال غرفتي السياحة والمنشآت الفندقية وتمثل فيه وزارات السياحة والداخلية والخارجية والإعلام ، وهذا الجهاز يتبع رئاسة مجلس الوزراء ، ويكون مسئولا عن إدارة الأزمة والسيطرة على الإعلام والدعاية واتخاذ جميع القرارات التي بها يمكن تخفيف على صناعة السياحة. ، وازالة الآثار السيئة وعادة تشكل الدول صندوق خاص للسياحة ينفق منه على المشروعات السياحية التي تتضرر بالأزمات السياحية . ويمكن أن يوجه جزء من حصيلة صندوق السياحة لتمويل هذا الجهاز الذي ينبغي أن تتوفر له المعلومات التي تمكنه من اتخاذ قرارات سريعة لإزالة آثار الحادث[2].

[1] فيصل شياد , **مرجع نفسه**, ص50 .

[2] علي بن فايز وآخرين , **مرجع سابق** ,ص17 .

المبحث الثالث :الاطر النظرية المفسرة لظاهرة الارهاب و الامن السياحي

ان الافتراضات الجديدة للواقعية والليبرالية في مواجهة مرحلة ما بعد الوضعية يتناول توضيح الاقترابات التجديدية من حيث مستوى التحليل ووحدة التحليل والمنهج ، وبيان النتائج في تحولات النظرية الواقعية نحو الواقعية الجديدة والليبرالية نحو الليبرالية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة ، مع الإشارة إلى علاقتهما بالامن الذي هو اساس قيام أي دولة من المخاطر الاجرامية كالظاهرة الارهابية ، والتنمية الاقتصادية التي هو اساس الدولة التي تعد السياحة احد ابرز مظاهرها .

المطلب الاول : المنظور الواقعي الجديد (الواقعية و أطروحاتها الجديدة)

بالرغم من تزمت الواقعيين في موضوع القوة واعتبارها قضية أساسية في نظريتهم ، فأن ذلك لم يمنعهم من الاستجابة للمتغيرات المعرفية و البراديمات الفكرية لعلم العلاقات الدولية ومستجدات الواقع الدولي ، أن سياسة الانفراج التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الصين والاتحاد السوفييتي مطلع ثمانينيات القرن العشرين ، أدت إلى بروز الأفكار النظرية البنيوية للواقعية التي اعتمدت على نظرية النظم بمفاهيمها المتعدد القائمة على فكرة التفاعل بين العناصر ، مما دفع بالكثيرين لتسميتها بالواقعية البنيوية ومنهم "روبرت كوهان" ، وعندما جاء "ولتز" جدد الواقعية منهجيا وأخرجها من مغالطاتها الفكرية لمفهوم القوة بإدخاله منهج التركيب الفوضوي للنظام الدولي المعتمد على "ميكانزم" التفاعل بين أطرافه ، كما ادخل البعد الاقتصادي كمتغير للقوة ، وحاول تثبيت مواقفها أمام تفسيرات السلوكيين والليبراليين للتعايش السلمي والسلام الديمقراطي خاصة في ظل ظهور الظاهرة الارهابية ، وهو ما أدخلها سريعا للمرحلة الثالثة من التطور مما جعلها أكثر تكيفا مع المتغيرات الدولية[1].

وفي تناوله المنهجي للجوانب المعرفية اختلف "والتز "عن غيره من واقعيين جدد في منهجه الاستنباطي للوقائع ، إلا انه وافقهم على اعتبار الواقعية الجديدة توجه نظري لا تاريخي للمعرفة السياسية ، وهو بذلك ينفي عنها صفة التطورية الجدلية ويكرس فيها الصبغة التفاعلية التركيبية بين الفاعلين باختلاف مستوياتهم ، وقد أضاف "باري بوزان" تأكيدا بأن الواقعية دفعت نفسها نحو الواقعية الهيكلية التجديدية ، والتي هي تحديث لها في منهجها ومستويات تحليلها لا عملية هدم ، كما رأى أيضا بأن القواعد الواقعية عادة هي التي تحدد تفاعل الدولة في

[1] عز الدين غفران ، **مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية** ، (الرباط ، دار القلم ، 2003) ، ص86.

النظام وهو ما يحدد موقعها ألأساسي في العلاقات الدولية مخالفا الى حد ما "والتز"، ولكنه بقي يؤكد أن الدولة ليست وحيدة وهي تعيش في ظل فوضى دولية ، وهذا الأمر يكرس اهتمامهم بالواقع السياسي البنيوي[1].

أكد الواقعيون المعاصرون ومنهم "Coetzee Eben"و" Hudson Heidi" ، بأن هذه الفكرة تحديدا تمثل أحد جوانب التطور في الواقعية البنيوية ، إلا أنهم وجدوا فكرة السلام الديمقراطي والتي بدا أن الواقعيين الجدد يتناولونها كالليبراليين الجدد ، تمثل أحد إشكاليات التفاهم معهم وأحد إشكاليات النظريات التفسيرية ، فالليبراليون يسمونها مؤسسية في حين أن يسمونها الواقعيين تركيبية ، وبشكل عام فان كل الدراسات حول التسمية لا توجد فرقا منهجيا بينهما وأن بدت غير ذلك ، ووفق هذا الاتجاه انطوت دراسة العلاقة الدولية عند الواقعيين الجدد في مرحلتها الثالثة على تجاوز الأطروحات البنيوية متناولة مجموعة من المواضيع الهامة في النظام الدولي المعاصر كالظاهرة الارهابية ، التي اختلفوا بها عن الواقعيين التقليديين أو البنيويين ، فقد رأت "هودسون" بأن المسألة الأمنية لم تعد تتعلق بالدول وحدها التي كانت تعظم قوتها في مواجهة أقرانها من دول ، كما أن التركيب البنيوي للمسائل الأمنية في النظام الدولي لم يعد يتعلق بالدول وحدها ، مشيرة إلى ما فعلته الولايات المتحدة تجاه تجنيد الجماعات المناهضة للقاعدة في أفغانستان والعراق ، لذلك أكد التجديديون على أن القوة وسيلة لا غاية وهي تطغى على المعايير الأخلاقية ، كما أنها تتبلور من طبيعة التفاعلات الدولية ، حيث الهدف هو السعي للحصول على الأمن لا القوة بحد ذاتها كما رأى التقليديون ، كذلك الإقرار بالبيئة الإقليمية والبيئة الدولية كحلقتين فوق مستوى تحليل الدولة باعتبارها وحدات جديدة للتحليل ، وبناء على ذلك اعتبر الواقعيون الجدد أن مركزية الصراع بين الدول هو حالة طبيعية بوجود الفوضى الدولية نتيجة لغياب السلطة المركزية فيه ، بعكس التقليديين الذي رأوا أن سبب الصراع هو السعي نحو تعظيم القوة لأجل القوة ، أما غياب الحروب أو النزاعات أو توازن القوى بين الدول في فترات تاريخية معينة فلا يفسره إلى سعي الدول خلاله لتعظيم قوتها وانشغاله به تحسبا للفوضى[2] .

وفي حقيقة الأمر فانه في ظل تطور النماذج المعرفية السلوكية وازدحام حقل العلاقات الدولية بها قبيل نهاية الحرب الباردة ، واجهت الواقعية التقليدية والبنيوية انتقادات كثيرة جعلتها تأخذ بالتقنيات السلوكية بأخذها للجوانب الكمية ونظرية الخيار العقلاني ، دفعها لنقل قواعدها المنهجية من الطبيعة الإنسانية إلى السياسية الدولية التي تختفي فيها هيراركية السلطة في مرحلتها الثالثة التجديدية.

[1] عامر مصباح ، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية** ، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.بن عكنون ، 2010)،.ص 208.

[2] عدنان السيد حسين ، **نظرية العلاقات الدولية** ، (العراق،دار النشر مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،الطبعة الثالثة ،2010)،ص 76.

ولذلك تجد الواقعية الجديدة بأنه من الضروري الاعتراف بدور المؤسسات الدولية كضابط للفوضى الدولية بحدها الأدنى في ظل غياب سلطة مركزية ، حيث تسعى الدول لتحقيق قدر من المكاسب النسبية من منطلق سعيها الحثيث لتحقيق مصالحها الوطنية وهي الحفاظ على الامن والسيطرة على الظاهرة الارهابية التي يعتقد بأنها مشروعة ، وبناء على ما سبق فان الواقعية الجديدة تقر أيديولوجية المحافظة على الوضع الامني القائم ، وتقر بوجود فاعلين آخرين لكنهم غير مركزيين إلى جوار الدولة المشغولة بأمنها القومي لا تعظيم قوتها لأجل القوة ، هذا بالإضافة إلى إقرارهم بوجود نظام دولي بنيوي متفاعل واعتباره وحدة تحليل أساسية[1].

اذ انه يعتبر الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي من أهم تطورات الواقعية الجديدة للأمن خاصة من النشاط الارهابي الذي بدوره يمس القطاع السياحي لانه الاكثر عرضة للارهاب ، وكذا التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات وبالأخص ظاهرة الإرهاب التي يتم التصدي لها بواسطة الامن القومي الذي يعتبر اولى و اهم من الحفاظ و العمل على الامن السياحي الذي بدوره يعتبر امن اقتصادي، إذ يستبدلون مفهوم الأمن الوطني بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي او الامن القومي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية و إقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية داخل الدولة و بين الدول .

المطلب الثاني : المنظور الليبرالي الجديد (الليبرالية و أطروحاتها الجديدة)

بالرغم من ضعف الليبرالية في مواجهة النقد السلوكي ، والاتجاه لاستخدام التحاليل الكمية من اجل جعل علم السياسة علما امبريقيا ، ألا أن الليبرالية بقيت محافظة على تماسكها نظرا لتطرف كل من السلوكية والواقعية في أطروحاتهما ، فالأولى ركزت على علمية علم السياسية بشكل حاد مع تحييد لدور القيم ، والأخرى لم تعترف إلا بالدولة كلاعب وحيد في حقل علم السياسة مع إغفالها للمبادئ الأخلاقية ، وقد انطلقت التعديلات الجديدة للقواعد المنهجية لليبرالية بقوة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين معتمدة بشكل واضح على ميكانزم التفاعل بين الفاعلين الجدد في النظام الدولي ، والذي تمثل ببدء دول أوروبا الغربية بعقد معاهدة الاتحاد الأوروبي عام 1992م ،وانهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية واتجاهها لتبني القيم الرأسمالية الغربية ، وظهور الصين كدولة صاعدة تجتذب الاستثمارات الرأسمالية بشكل كبير جدا ،في ظل تنامي القدرة التجارية والمالية للشركات المتعددة الجنسية[2].

[1] **المرجع نفسه** ، ص 78 .

[2] جهاد عودة ، **النظام الدولي : نظريات و إشكاليات** ، (الجزائر ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005) ، ص42.

لقد مثلت هذه التغيرات البنيوية في النظام الدولي داعما قويا للطروحات الليبرالية المؤسسية (البنيوية) معلنة اعترافها بالأطراف الفاعلة الجديدة في العلاقات الدولية ، ومتجاوزة للطروحات التقليدية لليبرالية بإقامة الحكومة العالمية ، في ظل وضوح لتعددية مصادر القوة كالاقتصاد الذي هو اساس الدولة وتنوعها بين هؤلاء الفاعلين الجدد ، أما الجانب الأخر فقد تمثل ببروز التأثير الكبير للشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة التي عملت على خلق إجماع دولي منذ حرب الخليج الثانية عام 1991م ، مما عزز من فكرة الأمن القومي [1].

وقد أشار "نيي جوزيف" الى تأثير الأطراف الفاعلة المتنوعة في تخطي الحدود الوطنية وخلق مفهوم الترابط لهذا ،ولقد كان دور الاعتراف هام في إقرار الليبرالية بالتفاعلية التعددية الدولية واعترافها بمستويات التحليل الجديدة التي لم تقرها الليبرالية التقليدية أو المؤسسية ، فضمن مفهومها الوضعي فان عقلانية الدولة ستدفعها لحل مشكلاتها بالتعاون الدولي مع شركائها الذين تتفاعل معهم بشبكة معقدة ومتنوعة من المستويات من دول وغير دول ، لكونه سيعظم من المكاسب المطلقة للجميع بالوضع الجديد للفوضى ، وضمن هذه الرؤية فأن هناك إقرارا الدوليا في ظل وجود إمكانية للتعاون والتكامل الدولي واستبعاد لفكرة السعي نحو الحرب وتعظيم القوة ، والذي أتضح في المرحلة الانتقالية ، حيث الإقرار بوجود الأنظمة الدولية والمكاسب المطلقة ، وقد أشار "كوهان روبرت" إلى أهمية دور المؤسسات الدولية في ضبط سلوك الدول وضبط الدول لسلوك الأطراف الفاعلة ، وهو ما شكل رؤية جديدة للأطروحات الليبرالية [2].

كما أضاف " Doyle Michael"و " Fukoyama" فكرة السلم الديمقراطي، عندما تحدثا عن أن الالتزام بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والترابط والتفاعل ما بين الدول وعبرها في مرحلتها التجديدية ، واعتبرها عوامل أساسية في ميل الدول نحو السلام والأمن ، في حين أن الدول غير الديمقراطية هي التي تميل للحرب والعدوان ، فقد أعتقد"دويل" أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة بعضها البعض ، ومن هنا تجاوزت الليبرالية الجديدة الأطروحات التقليدية لليبرالية الكلاسيكية او المؤسسية التي ركزت على القيم الأخلاقية في السياسة الدولية ، حيث أن الحروب لا تنشأ إذا جرى تعزيز التعاون الدولي بشكل جيد نحو تعميم الديمقراطية الليبرالية ونشرها سلميا في العالم ، وقد أدت التغيرات في النظام الدولي في الألفية الثالثة إلى بروز علاقات جديدة فيه ، ولعل أهمها حالة الاختراق لما بين الدول وعبرها على صعيد الأفكار ووسائل الاتصال ، ويجد "جوزيف ناي" أن حالة

[1] عامر ، **مرجع سابق** ، ص 211 .

[2] جهاد ، **مرجع سابق** ، ص 46 .

الاعتماد المتبادل بين أطرافها نتيجة لتقسيم العمل والتخصصية خلقت مزيدا من التعاون السلمي والتكامل الدولي وانسجام المصالح بين جميع الفاعلين مستبعدا في ذلك فكرة الحرب لتغير امكانية معنى القوة باتجاه المعلومات استخدام ما يعرف بالقوة الناعمة ، ويجد أنصار الليبرالية الجديدة مثلLamor Charles أن هناك فرصا لتحقيق الأمن الجماعي في ظل الفوضى ، ولكن بإطار توازني مؤسساتي للدول وغير الدول[1] .

حيث أن عملية التوازن المنظمة ذات الصبغة المؤسسية أفضل من عملية التوازن غير المنظمة ، فمن خلال توسيع إطار المصلحة الوطنية إلى المصلحة الجماعية ، والقبول بتسوية و يجاد إطار مؤسسي للأمن والأمن الجماعي يمكن تحقيق المنازعات سلميا ، ومنه فان الليبرالية الجديدة ترى بان الامن الاقتصادي كالأمن السياحي مثلا اولى و الاحق بالمحافظة عليه واستتابه من الامن الصلب الذي يفسر باكتساب الجيوش و انواع الاسلحة وما الى ذلك .

[1] عز الدين ، **مرجع سابق** ، ص 91 .

خلاصة الفصل الاول

يمكن القول في خلاصة هذا الفصل أن الإرهاب يعد ظاهرة مجتمعية عالمية و تاريخية سادت الحضارات المختلفة وبصور وأشكال متعددة متنوعة و ذلك للاختلاف الأهداف و الإيديولوجيات المتعلقة ببنية هذه الظاهرة و تطور وسائلها و أساليبها مع تطور الحياة الإنسانية و اختلاف نظامها و عدم وجود إجماع دولي في إيجاد تعريف محدد جامع و مانع شامل وواضح للإرهاب بل أن هناك حالة من الضبابية تلف عملية البحث في موضوع تعريف الإرهاب ودلك للأسباب عديدة منها ما يعود إلى إشكالية نظرية و منهجية تتصل بطبيعة بنية الظاهرة الإرهابية.

كما يمكن القول ان السياحة تمثل مكونا رئيسا من مكونات الاقتصاد العالمي , وتعتمد كثير من دول العالم على السياحة كمصدر الدخل القومي الرئيس في اقتصادياتها. وتعتبر السياحة في كثير من دول العالم قائدا لقطاعات التنمية الاقتصادية ومشغلا أساسي للعمالة وتساهم بقصد كبيرة من الدخل القومي لتلك الدول هذا ما جعلها اكثر عرضة للانتهاك وللخطر من قبل الارهاب بشكل كبير من اعمال العنف و الفساد و اصبح لزاما على المنشآت السياحية ان تواجه ازمات مختلفة الاسباب والنتائج وخاصة التي تتعلق بالعنف و الارهاب لأن ازمة الارهاب من العوامل المؤثرة في تحديد وجهة السفر للسياح ووسائل الانتقال اليها بالإضافة الى اماكن الاقامة الاكثر امنا.

الفصل الثاني

مقومات ومؤشرات القطاع السياحي في تونس

وفقا لمقومات الجذب السياحي التونسي ، يجد السائح في تونس بغيته مهما تنوّعت وتباينت ، فإلى جانب شواطئها التي يبلغ طولها حوالي 1200 كم على مياه البحر الأبيض المتوسط والمجهزة بمرافق وخدمات سياحية متطورة هناك المقصد السياحي الثقافي ممثلاً بكنوز من التراث والآثار والمتاحف تعكس كلها تواتر حضارات عريقة شهدتها تونس منذ فجر التاريخ.

كما تتمتع تونس ببنية خدمات متطورة في مجال المواصلات والنقل جوًا وبراً وبحراً ، بالإضافة إلى خدمات الاتصالات الحديثة التي تستوعب كل ما تنتجه تكنولوجيا الاتصال الحديثة ، وقد وفر هذا لتونس أن تكون سوقا ماليّة هامّة تنتشر فيها المصارف والمؤسسات الماليّة العالميّة الكبرى.

وخلال السنوات السابقة تحولت تونس إلى وجهة تستقطب مجموعات فندقية ذات صيت عالمي بالنظر لما توفره هذه البلاد من مميزات ، أهمها وفرة السياح الذين يقدر عددهم بثمانية مليون سائح سنويا وتوفر بنية تحتية ضخمة تساعد على إقامة مشاريع سياحية كبرى ، فضلا عن توفر عوامل جغرافية مناسبة .

وبالرغم من التأثير المباشر الذي مس القطاع السياحي في تونس جراء العقبات السياسية والتحديات الامنية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأولى التي لحقت الثورة ، الا انه ما لبث الا ان تعافى سريعا ، و نضرا لعودة الاستقرار وتطور الاستثمارات في مجالي النقل والبنية التحتية إضافة إلى تنويع المنتوج السياحي ليشمل ابعادا اخرى تقطع مع هيمنة سياحة الشواطئ

ومن هنا ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق الى دراسة كل ما يخص مقومات ومؤشرات القطاع السياحي في تونس وذلك في ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول لدراسة مقومات القطاع السياحي في تونس ، اما المبحث الثاني سيدرس فيه مؤشرات القطاع السياحي في تونس خلال فترة ما بين 2011-2015 ، والمبحث الثالث سيدرس فيه اليات دعم القطاع السياحي في تونس.

المبحث الاول :مقومات القطاع السياحي في تونس

من اهم الدعائم الاقتصاد الوطني في تونس السياحة ، وتشهد البلاد تزايداً كبيراً في اعداد السيّاح القادمين من مختلف انحاء العالم لاستكشاف معالمها السياحية التي تتنوع مابين التاريخية والثقافية والترفيهية والطبيعية ، كما تلعب السياحة في تونس دوراكبيرا في الاقتصاد ، حيث انها تستقطب حوالي 7 مليون سائح كل عام بإعتبارها كنز للمعالم السياحية الجميلة جنبا إلى جنب مع الروعة الثقافية والتاريخية .

المطلب الاول :المقومات السياحية الطبيعية

أولا : دراسة جغرافية لتونس

تتميز تونس بصغر مساحتها مقارنة بالدول المغاربية الأخرى ، ولكنها تتموقع في أعظم توغل في إفريقيا للمتوسط نحو الشمال ، كما أنها تمتلك شريط ساحلي يمتد على أكثر من 1300 كلم من السواحل الرملية،و تقع أهم الشواطئ التونسية في المدن التالية :بترت ، سوسة ، قرطاج ، جربة و طبرقة .

كما تمتاز بمناخ متوسطي يقسمها إلى ثلاث مناطق حسب الحرارة والتساقطات : إقليم تلي رطب تتجاوز فيه كميات التساقط 400 مم سنويا وإقليم سباسبي شبه جاف بالوسط تتراوح فيه كمية التساقط بين 200 و 400مم سنويا وإقليم صحراوي جاف لاتتعدى التساقطات فيه 200 مم سنويا ، مما جعلها ذات تنوع تضاريسي بين الجبال ، الغابات ، الشواطئ و الصحراء ، إلا أن هذه التضاريس قليلة الارتفاع ، حيث يصل ارتفاع أعلى قمة في تونس إلى حوالي 1544 مترا .و تشمل تضاريسها مجموعة من السهول منها سهل الركبة و سهل كوكه ، كما تتوفر على عدة سبخات ، على غرار سبخة الكلبية و سبخة سيدي الهاني[1].

أما الجنوب التونسي فهو عبارة عن منطقة صحراوية تتميز بطبقاتها الرسوبية ، كثرة السهول و الهضاب ، انتشار الشطوط على غرار شط الجريد ، الفجاج و شط غرسة ، كما تتميز بانخفاض ارتفاعها إلى حوالي 17 مترا تحت مستوى سطح البحر ، وقد أدى تنوع الطبيعة في تونس بين الجبال ، البحر ، السهول و الصحراء إلى خلق لوحة طبيعية رائعة الجمال ،كما تشكّل الصحراء إحدى عوامل الجذب السياحي في تونس ، فهي تُغطّي مساحات واسعة جنوبي الجمهورية ، حيث الكثبان الرملية الكثيفة و المتموجة مع اتجاه الرياح ،كما تُعدّ السياحة الصحراوية بديلاً آخر لسياحة الشواطئ والمنتجعات شتاءًا ، فهي تُمثّل إحدى أوجه المغامرة وركوب الجمال وسط رمال

[1] المغرب العربي الكبير ، **الموقع . المساحة . التقسيم السّياسي** ، في http://lewebpedagogique.comtd (22 /02 /2020) .

الصحراء بدلاً من ركوبها على الشواطئ فقط ، وتُشكّل الجمال إحدى وسائل وصول الصحراء ، إضافةً إلى إمكانيّة ركوب سيّارات الدفع الرباعي ، كما يتمّ مرافقة المرشدين للسيّاح لتوجيههم إلى وجهات الصحراء المختلفة و إحتوائها على أفخم الفنادق الصحراوية في العالم[1].

ثانيا : عوامل الجذب السياحيّ إلى تونس

يوجد عدد من العوامل التي تجذب السياح في تونس ، ومنها الآتي[2]:

الموقع الجغرافي : للموقع الجغرافي بمختلف أنماطه تأثيرات متباينة على السياحة ، إذ يلعب دورا هاما في تحديد خصائص بعض عناصر المناخ ، وأشكال النبات ذات الجذب السياحي ، فليس غريبا أن نرى أن أحد أهم مراحل الدراسات الأولية لنجاح عمل تنمية سياحية مستدامة هو الاختيار الموفق للموقع المراد عمل مشاريع سياحية فيه ، فتعتبر دولة تونس وجهة سياحيّة مميّزة في قارة أفريقيا ، حيث تُطلُّ على شواطئ البحر الأبيض المتوسّط،ومناطق صحراوية خلابة ،وسهول وتلال متنوعة .

المعالم التاريخية : تعد تونس مدينة ضاربة في القدم ترجع اصولها ، و يرجع اسم تونس إلى" تيناس " وهي كلمة بربرية تعني استراحة او مخيم ، و يعود تاريخ تونس لفتَّة ما قبل التاريخ ، إذ تم العثور على آثار نشاط إنساني تعود إلى العصر الحجري القديم ، و قد عرفت المنطقة تعاقب العديد من الحضارات التي جلبتها ثروات هذه الأرض و أهمية موقعها الإستراتيجي في قلب البحر الأبيض المتوسط ، كما تحتوي تونس على عدد من المعالم التاريخيّة والدينيّة المتميّزة ، كما تضمّ حوالي 700 نصب تذكاريّ ، وتتمثل بالقصور ، والمساجد ، والأضرحة ، و النوافير .

الثقافة التونسية : تتميّز الثقافة التونسيّة بتنوّعها الشديد ، ويرجع عمق الثقافة التونسيّة إلى امتدادها من فترات زمنيّة طويلة ، وتتحدّد من فترة الحكم العثمانيّ إلى الحكم الفرنسيّ ، كما عاش بين أواسط السكان المسلمين التونسيّين عدد من اليهود ، والمسيحيّين.

[1] إبراييم خليل بظاظو ، **الجغرافيا السياحية : تطبيقات على الوطن العربي** ، (مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ،2010)، ص570.

[2] أسماء سفاري ، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمات السياحية لدول المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة أم البواقي، 2014) ، ص230 .

ثالثا : اشهر الاماكن السياحية في تونس

تتميّز تونس بأماكنها السياحية المميّزة ، ومنها الآتي[1]:

المدينة العتيقة: من أشهر المعالم التاريخية في تونس حيث انها مسجلة من قبل اليونسكو ضمن التراث العالمي ، يقع في المدينة العتيقة واحد من أشهر المساجد في العالم الاسلامي وهو جامع الزيتونة الذي تأسس في سنة 698 م بأمر من حسان بن النعمان وأتمه عبيد الله بن الحبحاب في عام 732 م ، ويعتبر ثاني أقدم مسجد في تونس بعد جامع عقبة بن نافع ، كما نجد في المدينة العتيقة العديد من الاسواق العتيقة مثل سوق الشواشين والعطارين وسوق الذهب (البركة) .

متحف باردو :المتحف الوطني بباردو وهو أشهر متحف حيث يقع في مدينة الباردو التي تبعد عن وسط العاصمة 4 كم وهو ثاني أكبر متحف في العالم بالنسبة إلى فن الفسيفساء الرومانية حيث انه تحتوي على عدد من الفسيفساء الجميلة ، وهو أحد أكبر المتاحف في شمال أفريقيا والذي يضم واحدة من أهم مجموعات الفسيفساء في العالم . كما انه معرضا للآثار القديمة الفنية العالمية والتي لا ينبغي تفويتها في تونس.

سيدي بوسعيد : تعتبر ضاحية سيدي بوسعيد من أشهر الاماكن السياحية في تونس حيث تقع على بعد 20 كم في شمال شرق تونس العاصمة و هي قرية لطيفة على أعلى الجرف ، وهي مميزة بأبعادها الصغيرة . تجذب هذه القرية للعديد من الزوار ، بإعتبارها من الأماكن المثيرة للدهشة ، والتي تحتفى بالفنانون في هذه القرية الصغيرة على مدى عقود . هناك الأزقة البيضاء والنوافذ والأبواب الحديدة الزرقاء والملونة ، وهناك القرية المعمارية التونسية التي تظهر في أحسن حالاتها [2].

الصحراء : يُمكن زيارة الصحراء الكبرى ، والتي تُغطّي مساحة صغيرة من أرض تونس ، ويوجد غرائد عرق أورينتال (حقل الكثبان الرمليّة) وسط تونس. جزر قرقنة : تتمثل بسلسلة من الجزر المنخفضة ، والتي ترتفع فوق

[1] زيد سلمان عبوي ، **السياحة في الوطن العربي** ، (دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ، 2008)، ص239 .
[2] **مرجع نفسه** ، ص241.

مستوى سطح البحر مسافة 13م، وترتبط جزيرة جيربا بالبر الرئيسيّ من خلال طريق يرجع تاريخ تمهيده إلى زمن الرومان ، وتبلغ مساحة هذه الجزيرة حوالي 2020كم.

نهر مدجيردا : يمتدّ هذا النهر إلى الجزائر، ويتدفّق في تونس، ويصبّ في البحر الأبيض المتوسط، وهو أطول أنهار تونس إذ يصل طوله إلى 450كم ، بحيرة تونس: تقع هذه البحيرة بين تونس، والخليج التونسيّ (البحر الأبيض المتوسط)، وهي بحيرة طبيعيّة قليلة المياه ، وتبلغ مساحتها 37كم^2.

سلسلة من البحيرات المالحة: تُعرف هذه السلسلة باسم (شطات)، وتوجد في الجهة الشرقيّة الغربيّة عند الجانب الشماليّ للصحراء.

شط الغرسة: يُعتبر هذا الشطّ أدنى منطقة في تونس؛ حيث يبلغ ارتفاعه –17 متر تحت مستوى سطح البحر.

قرطاج: تعتبر أهمّ المواقع المعماريّة الرومانيّة في البلاد ، حيث يقع مقرّ الإمبراطوريّة الفينيقية على شواطئ البحر الأبيض المتوسّط، وهو أجمل المناظر الطبيعيّة في وسط الهياكل القديمة ، وفيها القصر الرومانيّ، والذي يتكون من قصر قديم، ومسرح، وحديقة، وأحواض استحمام.

مدينة القيروان: تحظى مدينة القيروان بزيارة عدد لا بأس به من السياح، وذلك لأنّها أهمّ مدن العالم الإسلاميّ؛ إذ تشتهر بمساجدها الكبيرة، وبتاريخها الثقافيّ، وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو[1].

المطلب الثاني :المقومات السياحية التاريخية و الحضارية

إن المقومات الحضارية والتاريخية لا تقل أهمية عن المقومات الطبيعية في قطاع السياحة لأي بلد ، وتونس من البلدان التي تعتبر حاضنة لجمال الطبيعة ولأقدم المعاقل العلمية والحضارية ، مما جعلها تقدم منتوجا سياسيا ثريا لسائحيها من جميع أنحاء العالم مهما كانت الفترة المختارة للرحلة ، فهي بتنوع منتوجها السياحي تفسح المجال واسعا للسائح للخيار بين الاستمتاع بجمال الطبيعة ، أو لزيارة متحف ، أو لممارسة أنشطة أخرى كالرياضة والترفيه.

تجمع تونس بين الماضي العتيق والحاضر الحديث ، فالمدينة القديمة" لتونس العاصمة "تم تأسيسها بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر ، حكمها الموحدون و الحفصيون ، وتعتبر هذه المدينة من أهم وأغنى المدن الإسلامية ،

[1] احمد الجلاد ، **السياحة المتواصلة للبيئة** ، (مصر،عالم الكتاب ، 2002) ،ص242.

عرفت إشعاعا كبيرا بفضل مدارسها وقصورها وأضرحتها ومعالمها التي تفوق سبعمائة معلمة وموقعا والتي تشهد على تاريخ عريق لهذه المدينة ،كما تعتبر مدينة" قرطاج "جزءا من التراث الثقافي الإنساني الذي يمتد إلى ثلاث آلاف سنة ، تأسست منذ القرن التاسع قبل الميلاد ، يمتد تاريخها من العهد البونيقي ، حيث أصبحت تراثا عالميا في منطقة المغرب العربي منذ عام 1979 م[1] ، إضافة إلى هذه المدن التاريخية الهامة فهي تتوفر على مجموعة أخرى من المدن التي تمثل موقعا سياحية هامة من خلال تاريخها العريق ومستواها الحضاري ، مثل" قرية سيدي بوسعيد " التي تعد أول موقع محمي في العالم ، يعود تأسيسها إلى القرون الوسطى وهي تقع في أعلى المنحدر الصخري المطل على" قرطاج "وخليج" تونس"، فضلا عن مدينة" المهدية "التي كانت العاصمة الأولى للخلفاء الفاطميين ، كما تعتبر مدينة" المنستير "موقعا سياحيا هاما تجمع بين جمال طبيعتها ومعالمها التاريخية ، وثمة مدينة" الحمامات " السياحية التي تستقطب السياح والعديد من الكتاب والشعراء والفنانين والسياسيين ، وما يميز هذه المدينة تجديد وتنويع منتوجها السياحي مثل الشواطئ ، الثقافة والتاريخ ، ويوجد بهذه المدينة برج قديم يرجع تاريخ بنائه إلى القرن الخامس عشر الميلادي ، إضافة إلى مدينة" سوسة "التي رتبت تراثا عالميا منذ عام 1988 م ، يعود تاريخها إلى 3000 سنة خلت ، بناها" الفنيقيون" على ضفاف البحر المتوسط ، تضم معالم أثرية يرجع تاريخها إلى القرنين الثاني والثالث الهجريين ، من أبرز معالمها" برج خلف الفاتح "وهو منار يشرف على القصبة طوله ثلاثون مترا ، أسس سنة 859 م و" الرباط "وهو قلعة أسسها المرابطون في القرن الثامن الميلادي ضمن شبكة من القلاع أقيمت على طول السواحل التونسية لحماية البلاد من الغزاة و"الجامع الكبير "الذي أسسه الأمير الأغلبي "أبو العباس محمد "سنة 850 م و"متحف أثري "يحتوي على مجموعة رائعة من قطع الفسيفساء ، إضافة إلى احتواء هذه المدينة على مقابر رومانية تمتد على مساحة 5 كيلومتر ، تحتوي على 240 دهليز ، كما يوجد بها مجموعة من الأسواق[2] .

أما مدينة" جربة" فهي عبارة عن جزيرة تقع على مشارف الصحراء ، تتميز بشواطئ هادئة وتعتبر محطة متميزة لدى السياح بفضل ميزاتها الطبيعية وبنيتها الأساسية المتطورة،) كالمطارات والطرقات العصرية والفنادق الفاخرة،أما مدينة" بنزرت "التي تعرف باسم" هيبوديا ريتوس "الرومانية ، عرفت حضارات إنسانية عديدة متوالية، منها القرطاجيون والرومان والوندال والبيزنطيون والعرب والأتراك إلى جانب ما تتوفر عليه تونس من تراث طبيعي بكل

[1] صليحة عشي، **الأداء والأثر الإقتصادي و الإجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب** ، أطروحة دكتوراه غ م، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2010) ، ص 51.

[2] **مرجع نفسه** ، ص 52.

أشكاله البيولوجية والجيولوجية المتميزة ، وتراث ثقافي وحضاري بكل معالمه ومبانيه التاريخية والأثرية وماله من قيمة جمالية وعلمية ، فهي تتوفر على عدد من المتاحف التي تعطي فرصة لزائريها للتعرف على تاريخ تونس، أو على بعض فنون هذه المنطقة[1].

تتمثل أهم متاحف تونس في" متحف باردو الوطني "وهو أهم متحف بالمغرب العربي ، يعرف زائره على حضارات تونس وفنونها ، أجمل هذه الفنون وأكثر خصوصية وثراء في المتحف قطع الفسيفساء الرومانية وتحف بونيقية ،إضافة إلى" متحف دار عبد الله "الذي يمثل قصرا قديما مصمما على طراز البيوت التونسية، تعرض به عينات من حياة أعيان العاصمة خلال القرن التاسع عشر ،كما يعتبر" متحف الموسيقى العربية والمتوسطية " من المتاحف التي لها قيمتها الحضارية والثقافية في تونس ، حيث كان في الماضي الذي اعتنى بإبراز الهندسة المعمارية " "Rodolphe D'erlanger" عبارة عن قصر للبارون" رودلف درلانجي التونسية ، ثم صار هذا القصر متحفا للموسيقى والمخطوطات العربية وتحف من الفضة والخشب المرصعة بالصدف[2].

وثمة متحف قرطاج الوطني الذي يوجد على قمة هضبة" بيرصة "بضاحية قرطاج ، يحوي مجموعة نتائج الحفريات الأثرية المنجزة منذ قرن ، إضافة إلى تحف أخرى تمثل هذه التحف مختلف الأحقاب البونيقية والرومانية والمسيحية التي تعاقبت على هذه المدينة العريقة ، أما" متحف الخزف "فقد أعد لغرض عرض مجموعات من قطع الخزف وعينات من الكتابة المنقوشة وصخور مصقولة ، أقيم هذا المتحف في ضريح الولي الصالح" سيدي قاسم الجليزي" ، في حين يمثل" متحف المحيطات وعلوم البحر "معرضا لمجموعة ثرية من أحواض السمك الجميلة والطيور وكائنات بحرية يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر الميلادي،كما يحتوي "متحف العملة "على آلات خاصة بسك المعادن الثمينة ، إضافة إلى بعض الصور لتحف نفيسة من عهد البايات وهي متواجدة لدى الخزينة العامة[3].

ويحظى التراث التونسي بعادات وتقاليد تترجمها تلك الصناعات التقليدية اليدوية ، كالنحاس ، الفخار ، النسيج بتنوع أشكاله وألوانه التي تعبر عن تراث كل منطقة .وفضلا عن ذلك تتوفر تونس على صناعة الجلود والحلي البربري الأصيل ، صناعة الخزف في شكل أواني وتحف رائعة بأشكال فنية وبألوان مختلفة.

[1] زيد ، **مرجع سابق** ، ص 243.

[2] صليحة ، **مرجع سابق** ، ص 54.

[3] بظاظو ، **السياحة البيئية وأسس استدامتها** ،(الأردن ، دار الوراق للنشر، 2010) ، ص 23 .

المطلب الثالث : المقومات الامنية في تونس

أن منظومة الأمن السياحي في تونس هي "منظومة متكاملة " ، تشترك فيها مختلف الادارات العامة بالحرس الوطني والشرطة ، ويتم التنسيق فيما بينها بالرجوع الى الادارة المركزية وذلك بصفة يومية ، مبينا أنه يتمّ تأمين المناطق السّياحيّة من قبل أعوان الأمن السّياحي (شرطة وحرس وطني) والأعوان التّابعين للنّسيج الأمني ، عبر تركيز نقاط مراقبة وتفتيش مداخل المناطق السّياحيّة ، وتأمين المحيط البحري للمناطق السياحية بتمشيطه من طرف خافرات الحرس البحري. كما تم دعم وتعزيز النسيج الأمني المركز بمختلف المسالك السياحية الساحلية ، من خلال نشر عدد هام من الأعوان بمختلف الوجهات السياحية الساحلية بكامل تراب الجمهورية ، وذلك باعتماد تواجد أمني ميداني مسلح قار على الخط الرملي بمحيط النزل ، علاوة على المنظومة الأمنية المتحركة لحماية المحيط السياحي بالخطوط المعبدة والرملية ، وغيرها من النسيج الأمني المعتمد من نقاط مراقبة وتفتيش[1].

وبخصوص تأمين الرحلات البحرية السياحية ، قال المسؤول "إن هذه المنظومة التى تم تفعيلها خاصة بعد الاحداث الارهابية التي جدت سنة 2015 في باردو وسوسة ، تتم وفق مخطط تأمين يبدأ من نقطة الإنطلاق (ميناء حلق الوادي) في اتجاه مسالك حية محددة ومدروسة بصفة مسبقة ، وتعهد لدوريات راكبة ومترجلة مسلحة بمرافقة السياح خلال تنقلاتهم على امتداد تلك المسالك ، إضافة إلى زيادة إجراءات التنسيق بين مختلف الوحدات الأمنية المشاركة ، على أن تتولى إدارة الأمن السياحي متابعة ومراقبة تنفيذ منظومة تأمين الرحلات السياحية البحرية." كما انطلقت وزارة الداخلية ، في تنفيذ منظومة تأمين الوفود السياحية عن طريق مرافقة أمنية مسلحة تنطلق بحلول الوفود السياحية بالتراب التونسي عبر المطارات والموانئ البحرية ، حيث تتولى الدوريات الأمنية الراكبة (سيارات ، دراجات نارية ثقيلة...) بصفة مسترسلة بمرافقة الحافلات السياحية عبر المسالك المؤمنة والمحددة مسبقا ، وصولا إلى الوجهات السياحية لكل وفد سياحي[2].

وتتولى الوحدات الأمنية بالمناطق الصحراوية (حرس وجيش وطنيين)، تأمين السياح الأجانب بالجنوب التونسي، وخاصة المشاركين في التظاهرات الرياضية المنظمة كالراليات الدولية، والرحلات المنظمة الخاصة، وتأمين التظاهرات الرياضية والثقافية المنتظمة بالصحراء التونسية ، والتخييم مع التأمين المسلح للمشاركين فيها و الفضاءات المعدة للغرض.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص 25 .

[2] بظاظو ، **الجغرافيا والمعالم السياحية** ، (الأردن ، الوراق للنشر والتوزيع، 2016) ، ص 222 .

كما تعمل إدارة الأمن السّياحي تعمل على تحليل ومعالجة الإحصائيّات التّي ترد عليها من مختلف الوحدات الأمنيّة ، وتقوم بدراستها لضبط مختلف النّقائص وتوجيه الوحدات الأمنيّة لمعالجتها ، ومراسلة الأطراف المتداخلة (وزارتا الثّقافة والمحافظة على التّراث والسّياحة والصّناعات التّقليديّة.(وقد تولت هذه الإدارة، إجراء 777 رقابة خلال سنة 2015 ، وقد اهتمت الرقابات خصوصا بالنزل و المطاعم السياحيّة مع التنشيط باستعمال الموسيقى والملاهي الليلية ، إلى جانب تفقد أجهزة المراقبة الإلكترونية من حيث أماكن تركيزها وعددها وتمركز أعوان الحراسة وعددهم ، و إيلائها أهمية كبرى للجانب الوقائي في منظومة التأمين الذاتي ، من خلال التركيز على برنامج العمليات البيضاء التي تقوم بها فرق الأمن السياحي بالنزل السياحية[1].

من جهة أخرى ، تم بعث لجنة مركزية مشتركة ولجان جهوية على مستوى كل ولاية ، لمراقبة ومتابعة ودراسة حسن سير وتنفيذ الإجراءات الخاصة بمنظومة التأمين الذاتي للمؤسسات والمنشآت السياحية ، واتخاذ الإجراءات القانونية المستوجبة عند معاينة كل إخلال أو سوء تطبيق لما هو منصوص عليه بالتراتيب و التشريعات الجاري بها العمل في مجال القطاع السياحي، و اعطاء أهمية قصوى لتكوين إطارات وأعوان الأمن السياحي، من خلال برمجة تربصات ميدانية في مجال الرد الأولي على هجوم إرهابي، أو تدريبهم من خلال سيناريوهات إرهابية يمكن أن تحدث داخل المنشآت السياحية.

كما أفرزت أعمال اللجنة المشتركة ، التى تضمّ ممثّلين عن الوزارات المعنيّة (الدّاخليّة ، السّياحة والصّناعات التّقليديّة ، الثّقافة والمحافظة على التّراث)، من اجل مراجعة النّصوص و التّشريعات الجاري بها العمل ، وفق وثيقة تحصلت عليها (وات) من مكتب الاعلام والاتصال بوزارة الداخلية ، امضاء منشورين بين وزارتي الدّاخليّة والسّياحة والصّناعات التّقليديّة ، بخصوص تفعيل التّأمين الذّاتي بالمنشآت السّياحيّة ، و تفعيل إجراءات تأمين الرّحلات السّياحيّة ووسائل النّقل السّياحي ويتم العمل على منشور ثالث مع وزارات الدّاخليّة والثّقافة والمحافظة على التّراب والسّياحة والصّناعات التّقليديّة ، بخصوص مزيد إحكام إجراءات التّأمين الذّاتي والسّلامة بالمتاحف والمواقع الأثريّة والمعالم التّاريخيّة ، الى جانب منشور رابع بين وزارة الدّاخليّة والسّياحة والصّناعات التّقليديّة ، خاصّ

[1] احمد ، **مرجع سابق** ، ص 301 .

بمراجعة التّشريع لمنظومة التّأمين الذّاتي لمراكز التّنشيط السّياحي والقواعد التّرفيهيّة البحريّة والرّحلات التّرفيهيّة البحريّة[1].

وأمام تنامي ظاهرة الإرهاب على المستوى العالمي والإقليمي ، تسعى وزارة الدّاخليّة حسب ما ورد في الوثيقة ، بالتّعاون مع جميع الأطراف المتداخلة في القطاع السّياحي (وزارة السّياحة والصّناعات التّقليديّة ، وزارة الثّقافة والمحافظة على التّراث ، الإدارة العامّة للدّيوان الوطني للسّياحة ، الجامعة التّونسيّة للنّزل ، الجامعة التّونسيّة لوكالات الأسفار ، الجامعة التّونسيّة للمطاعم السّياحيّة) ، إلى تطوير وتحسين منظومة الحماية الذّاتيّة للمؤسّسات والمنشآت السّياحيّة وكلّ المجالات ذات العلاقة ، قصد حماية زوّار تونس والحفاظ على أمنهم وسلامتهم وتوفير جميع ظروف الإقامة المريحة.

[1] بظاظو ، **مرجع نفسه**، ص 224 .

المبحث الثاني :مؤشرات القطاع السياحي في تونس 2011_2015

تبذل الحكومات التونسية المتعاقبة جهود جبارة في سبيل النهوض بالقطاع السياحي ، لاسيما فيما يخص بناء الهياكل و المقومات السياحية ، التي تمنح الراحة و الطمأنينة للسائح ، وتكون بمثابة عناصر جذب للسياح العالميين ومن هنا ستدرس اهم المؤشرات القطاع السياحي في تونس خلال فترة ما 2011_2015

المطلب الاول :التدفقات السياحية الوافدة الى تونس

يحب السياح العرب و الغير عرب زيارة تونس لعدد من الاسباب اهمها[1]:

_موقعها الجغرافي المناسب للعديد من الاقطار في إفريقيا واسيا و اوروبا .

_المميزات السياحية الكبيرة التي تتميز بها تونس و الترويج للسياحي و الاعلامي المتميز.

_استراتيجية تطوير سياحية التي اعتمدتها و التي مكنت من تطوير السياحة في هذا البلد.

أولا :عدد السياح الوافدين الي تونس

لقد عرف عدد السياح الوافدين الى تونس تطورات هامة خلال فترة 2011_2015 ، تخللها انخفاض في بعض السنوات بسبب الظروف السياسية و الامنية التي عرفتها البلاد,و الشكل ادناه يوضح ذلك.

[1] المعهد الوطني للإحصاء ، معلومات عامة ، في www.tunisietourisme.com.tn consulté (19/04/2019).

شكل رقم (01):عدد السياح الوافدين الي تونس للمدة(2011_2015) الوحدة : بالمليون

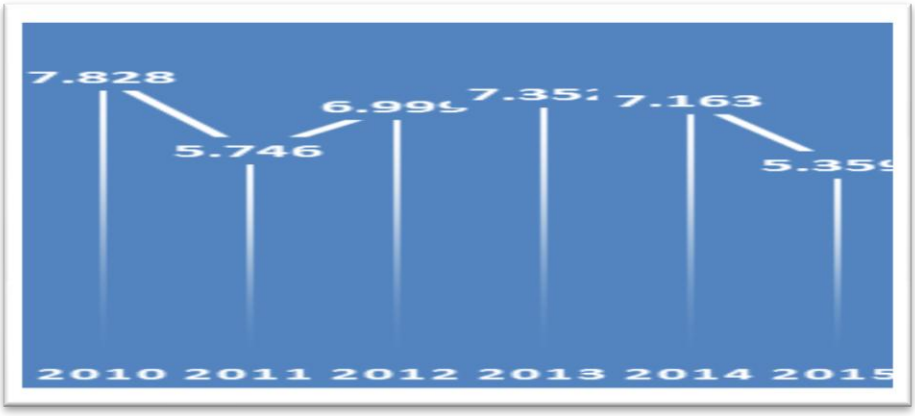

-المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

النشرة الإحصائية السنوية لتونس ، المعهد الوطني للأحصاء ؛ وان الوطني للسياحة التونسية من خلال الموقع www.tunisietourisme.com.tn consulté (19/04/2020).

نلاحظ من خلال الشكل انخفاض عدد السياح من 7,828مليون سائح سنة 2010 الى 5,746مليون سائح سنة 2011 بنسبة انخفاض تقدر ب 26,59بالمائة نتيجة الظروف السياسية و الامنية التي عرفتها البلاد في هذه الفترة ، ما يعرف بالثورة التونسية ، و التي اثرت على حركية القطاع السياحي و على قابلية الاشخاص للتنقل الى تونس ، وقد تحسنت تدفقات السياح الوافدين الى تونس في سنة 2013 ، حيث ارتفعت الى 7,35 مليون سائح الا انها عاودت الانخفاض حيث قدر هذا التراجع بنسبة 25,6في المائة سنة 2015 نتيجة للاعمال الارهابية العديدة التي ضربت البلد[1].

ثانيا : تدفقات السياح غير المقيمين الي تونس

من خلال الجدول ادناه سيوضح حركة السياح غير المقيمين الوافدين الى تونس خلال فترة 2011_2015

[1] منظمة السياحة العربية ، **الإستراتيجية العربية للسياحة** ، وثيقة مسودة المشروع 2014 ، ص09 ، في http://www.arab-tourismorg.org (02/ 02 / 2020) .

جدول رقم (01):تدفقات السياح غير المقيمين من مختلف الجنسيات (الف شخص)

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015
السياح غير المقيمين من مختلف الجنسيات	4785.3	5950.4	6268.9	6069.7	4201.8
الاوروبيين	2132.9	2963.4	2884.3	2792.6	1297.8
المغاربة	2384. 1	2843.3	114.4	3103.8	2765.9
امريكا الشمالية	22.7	28.5	68.8	25.3	23.3
سياح اخرون	245.6	115.2	120.9	148.1	114.8

المصدر – : النشرة الإحصائية السنوية لتونس ، المعهد الوطني للأحصاء ؛ الد يوان الوطني للسياحة التونسية من خلال الموقع www.tunisietourisme.com.tn consulté le 19/04/2020:

يلاحظ من خلال الجدول تدفقات السياح الاوروبيين الى تونس منخفض بشكل حاد الى 2132.9 الف سائح سنة **2011** ، و قد عاود الارتفاع سنة 2013 الى حدود 2884.3الف سائح ، غير انها عاودت الانخفاض الى ادنى مستوى لها لتصل الى 1297.8 الف سائح سنة 2015, اي انخفض عددهم بنسبة 54 في المائة مقارنة بسنة 2014 التي بلغ عدد الوافدين خلالها الى 2,79 مليون سائح ,وهو الانخفاظ الاكثر حدة ، و هو العام المرجعي للسياحة التونسية[1].

اما بالنسبة للسياح المغاربة فقد لوحظ ان عددهم انخفض سنة 2011 ليصل الى حدود1 .2384 الف سائح ، ثم ارتفع الى الف سائح 3103.8 سنة 2014 لينخفض بعدها الى 2765.9الف سائح سنة ، 2015

و يعد السياح الجزائريين من ابرز السياح الوافدين الى تونس ، حيث تفيد الاحصائيات الى انتقال حوالي مليوني سائح سنويا ، وهذا ما يفسر ارتفاع تدفقات السياح غير المقيمين عبر النقل البري .

[1] الديوان التونسي للسياحة ، **السياحة التونسية بالارقام 2015** ، وزارة السياحة التونسية ، تونس ، 2016.

اما عن السياح من امريكا الشمالية فيلاحظ ارتفاع عددهم الى 68.8 الف سائح سنة 2013 ،كما شهدت الفترة (2014 _2015) انخفاضا في عدد السياح من امريكا الشمالية حيث وصل عددهم الى 23,3 الف سائح سنة 2015 حيث شهدت هذه السنة مؤشرا سلبيا فيما يخص القطاع السياحي في تونس[1].

وحسب هذه الاحصائيات تبين ان نسبة التدفقات البشرية خلال هذه الفترة و حسب المؤشرات السابق ذكرها ان تونس تعرضت لهبوط حاد على مستوى القطاع السياحي بسبب ما تعرضت له من اعتداءات ارهابية وكذا تغير حكومتها ، و من اهم ما لوحظ من خلال الدراسة ان تونس تداركت الخلل وطورت من قطاعها خلال سنة 2015 وعادت بقوة الى ميدانها القطاع السياحي ما جعلها تكسب الكثير من الوافدين اليها و زيادة عددهم.

المطلب الثاني: تطور عدد الليالي السياحية

من الطبيعي أن تشهد الليالي السياحية التي يقضيها السياح القادمين إلى تونس نموا واضحا ، وذلك قياسا بالتطور الذي تشهده الطاقة الفندقية لهذا البلد (من حيث عدد الفنادق وعدد الأسِرَّة) ،وخلال فترة **2011_2015**كان تطور عدد الليالي السياحية حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02):مجموع الليالي المقضاة من قبل السياح في تونس من مختلف الجنسيات

المؤشرات	2011	2012	2013	2014	2015
الاوروبيين	15125.2	23171.5	22848.6	21692.6	8366.3
المغاربة	1319	1702.1	1869.9	2051.8	2102.9
امريكا الشمالية	127.2	126.9	110	99.8	74.8
سياح احرين	583.4	821	843	825.1	490.1
تونسيين مغتربين	52.8	98.9	90.1	90.1	90.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على : من خلال الموقع: www.ins.tn consulté le 14/03/2020

[1] المعهد الوطني للاحصاء ، **النشرة الشهرية للاحصائيات** ، تونس ،2017.

ومن الأرقام الواردة بالجدول أعلاه نجد أن الليالي السياحية نلاحظ ارتفاع عدد الليالي المقضاة من قبل الاوروبيين سنة 2012 الى 23171.5 ليلة بعدما كانت في حدود 15125.2 ليلة سنة 2011, لتنخفض بعدها في المدة (2013_2015) الى 8366.3 ليلة سنة 2015 ,بفعل التوتر السياسي في المنطقة و سوء الاوضاع الاقتصادية و تراجع النمو في القطاع السياحي وهو نفس الحال بالنسبة للسياح من امريكا الشمالية حيث شهدت انخفاضا محسوسا بداية من 127.2 ليلة سنة 2011 لتصل الى غاية 74.8 ليلة سنة 2015,في حين ارتفع عدد الليالي التي قضاها السياح المغاربة في تونس وخصوصا الجزائريين و الليبيين نتيجة لقرب المسافة الجغرافية و توفر وسائل النقل البري الى جانب النقل الجوي و البحري[1] .

المطلب الثالث : الطاقة الفندقية

تعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي في بلد معين ، وذلك لأنها تعبر عن القدرة الاستيعابية لمختلف المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين الى الدولة السياحية المضيفة ، وكذلك لأمها تمثل قدرة المنطقة على امتصاص السياح والتطورات السياحية المصاحبة لها ، و منذ أربع عقود خلت من القرن الماضي وتونس تعمل على تطوير مقوماتها السياحية المادية ومنها الطاقة الفندقية ، لجعل عرض هذا المنتوج يلبي حاجيات السائحين الوافدين على هذا البلد ، و تمثل السياحة أحد أعمدة الاقتصاد التونسي حيث تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5 % كما تساهم في تشغيل قرابة 400 ألف شخص بشكل مباشر وغير مباشر ، وحظي القطاع الفندقي الذي يمثل إحدى أهمّ مكوّنات القطاع السياحي بعناية خاصة وذلك عبر إحداث برنامج لتأهيل المؤسسات الفندقية يندرج في إطار الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع السياحي التي تمّ إقرارها من قبل السلط العمومية في سنة 2003.

وتتوزع السعة الإيوائية للفنادق المصنفة على مختلف درجاتها حسب النسب التالية :

* 12.70% للفنادق من صنف خمس نجوم .
* 32.84% للفنادق من صنف أربع نجوم .
* 41.03% للفنادق من صنف ثلاث نجوم .
* 11.86% للفنادق من صنف نجمتين .

[1] المعهد الوطني للاحصاء ، **المرجع نفسه.**

* 1.57% للفنادق من صنف نجمة واحدة .

وتبين هذه النسب السابقة بأن قدرات الاستقبال في الفنادق المصنفة من صنف أربع نجوم وثلاث نجوم تمثل أهم حصة من إجمالي السعة الإيوائية المصنفة ب % 32.84 و % 41.03 على التوالي ، أي ما يعادل ثلاثة أرباع الطاقة الفندقية المصنفة (% 73.87) إن تركز معظم السعة الإيوائية في هذين الصنفين من الفنادق يعود أساسا إلى ارتفاع مستوى الطلب السياحي على هذا النوع من الفنادق نظرا لأن خدماتها تكون أقل تكلفة من صنف خمس نجوم ، كما تتناسب مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لشرائح أوسع من السائحين طالبي هذا المنتوج . أما باقي قدرات الاستقبال والذي يقدر ب % 26.13 فهو يتوزع بين الأصناف الثلاثة المتبقية[1].

_ الهياكل و القدرات السياحية في تونس

لقد بذلت الحكومات التونسية المتعاقبة جهود جبارة في سبيل النهوض بالقطاع السياحي ,لاسيما فيما يخص بناء الهياكل و المقومات السياحية ، التي تمنح الراحة و الطمأنينة للسائح ، وتكون بمثابة عناصر جذب للسياح العالميين[2].

جدول رقم (03) . تطور الهياكل السياحية التي تتوفر عليها تونس خلال فترة (2011_2015)

المؤشرات	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الهياكل السياحية	**عدد**	861	846	847	848	862
قدرات الاسرة	**الف سرير**	242.1	242	240.2	240	242.1
عدد المشتغلين المباشرين	**الف شخص**	96.9	96.8	96.1	96	96.5
متوسط ايام الاقامة	**يوم**	3.6	4. 0	4.1	4.1	2.7

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

_اطلس بيانات العالم من خلال الموقع :Knoema.fr consulté le 20/03/2020

_النشرة الإحصائية السنوية لتونس المعهد الوطنب للاحصاء ؛

: www.tunisietourisme.com.tn consulté le 28/02/2020 à 08

_الديوان الوطني للسياحة التونسية من خلال الموقع :

Site du ministère du tourisme : www.tourisme.gov.tn consulté le 28/02/2018

[1] الديوان التونسي للسياحة ، **مرجع سابق** .

[2] الديوان التونسي للسياحة ، **مرجع سابق**.

نلاحظ من خلال الجدول ان الهياكل السياحية في تونس عرفت استقرارا في عدد الهياكل بداية من سنة 2012و الذي وصل سنة 2015 الى 862 وحدة سياحية ، وهو الامر الذي انعكس على عدد الاسرة و عدد المشتغلين في القطاع السياحي ، حيث انتقل عدد الاسرة من 242.1 الف سرير سنة **2011** ليصل سنة 2015 الى 242.1 الف سرير ، في حين استقر عدد المشتغلين في القطاع في حدود96 الف شخص وهذا نظرا لضعف وتيرة النمو بالقطاع وعدم ظهور مراكز سياحية كبرى قادرة لى امتصاص البطالة ي تونس ، اما عن متوسط ايام الاقامة شهدت انخفاضا ملحوظا خلال هذه الفترة .

المبحث الثالث :اليات دعم القطاع السياحي في تونس

المطلب الاول : الخدمات الادارية المقدمة من قبل الديوان الوطني السياحي لتونس

الديوان الوطني التونسي للسياحة هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات صبغة غير ادارية تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي ويخضع لإشراف وزارة السياحة ، وتتمثل مهامه الاساسية في تطبيق سياسة الدولة في القطاع السياحي وتشمل على المهام التالية [1]:

_ الاستثمارات السياحية:

الموافقة المبدئية على انجاز المشروع

الموافقة المسبقة على انجاز مشروع سياحي

ترخيص فتح مؤسسة سياحية

تسليم شهادة ايداع تصريح باستثمار لانجاز مشروع سياحي

_ تشجيعات الدولة و مساعداتها:

تسليم مقرر اسناد المنح

صرف منحة الاستثمار

تسليم شهادة مؤقتة للحصول على الامتيازات الجبائية

التاشيرة على رخصة توريد معدات سياحية

التاشيرة على قائمات المعدات السياحية

تسليم شهادة لجلب الاثاث المورد الخاص بالاقامات الثانوية

[1] الخدمات الادارية من قبل الديوان الوطني التونسي للسياحة ،http://www.tourisme.gov.tn/ar/pour-investir/prestations-administratives.html(20/ 03/ 2020), ص10.

منح امتيازات جبائية لاقتناء وسائل نقل سياحي و بطاقة الترخيص بالجولان

_ترتيب المؤسسات السياحية :

ترتيب النزل السياحية او تغيير ترتيبها

تصنيف المطاعم السياحية

مراجعة قرار ترتيب نزل سياحي

ترتيب المؤسسات السياحية للتنشيط باستعمال الموسيقى او تغيير ترتيبها

_الايواء السياحي بنظام اقتسام الوقت:

الحصول على الترخيص المسبق لممارسة نشاط الايواء السياحي بنظام اقتسام الوقت

_ادلاء السياحة :

الحصول على بطاقة دليل سياحي لاول مرة

تجديد بطاقة دليل سياحي

_الخدمات الخاضعة لنظام كرسات الشروط[1] :

كراس شروط ممارسة الاشخاص الطبيعيين او المعنويين لنشاط وكالة اسفار من صنف أ او ب:

مراحل الحصول على خدمة

سحب كراس الشروط

كراس الشروط الخاص بممارسة نشاط مدير مؤسسة سياحية تقدم خدمات ايواء :

مراحل الحصول على الخدمة

[1] الخدمات الادارية ، **المرجع نفسه** ، ص 02.

سحب كراس الشروط

_الخدمات الادارية المقدمة من قبل الوكالة العقارية السياحية :

سحب غرامة الانتزاع

اقتناء عقارات من الوكالة العقارية السياحية لانجاز مشروع سياحي

التفويت في عقارات كائنة بدائرة تدخل عقاري

إحصائيات خاصة بسنة 2014 مقدمة من قبل الديوان الوطني التونسي للسياحة.

الفصلان 9 و 10 من الأمر عدد 2100 لسنة 2009 المؤرخ في 30 جوان 2009 المتعلق بشروط وإجراءات إسناد المنح الخاصة ببرنامج تأهيل المؤسسات الفندقية وهيكلة تمويل الاستثمارات التي تخول الانتفاع بهذه المنح و يقصد باليقظة الإستراتيجية تجميع وتحليل المعلومات ذات القيمة المضافة لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة السياحية وتمكين مسؤوليها من تكوين نظرة استشرافية.

البرنامج الوطني للجودة والبرنامج الوطني للتحكم في الطاقة والمياه والاندماج في المنظومة الوطنية للتكوين تتمثّل مهامّ المكتب حسب الفصل عدد 12 من الأمر عدد 2123 لسنة 2005 المؤرخ في 27 جويلية 2005 خاصّة قي تقييم الدراسات التشخيصية وبرامج التأهيل وإعداد ومتابعة الملفات المتعلقة بتقديم المنح والمزايا المالية لصالح المستثمرين وكذلك في متابعة تنفيذ برامج التأهيل ودراسة أثرها على المؤسسات الفندقية أحدثت بمقتضى الفصلان 9 و 10 من الأمر عدد 2124 لسنة 2005 والمتعلّق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخّل صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة و يترأسها حسب الفصل 5 من الأمر عدد 2100 لسنة 2009 المنقح للأمر عدد 2124 لسنة 2005 وزير السياحة أو من ينوبه وتتركّب من ممثلين عن وزارات المالية والتنمية والتعاون الدولي والتربية والتكوين والبيئة والتنمية المستديمة وأربعة ممثلين عن الجامعة التونسية للنزل وممثل عن الجامعة التونسية لوكالات الأسفار والسياحة وممثلين عن البنك المركزي التونسي والبنك التونسي الكويتي والشركة التونسية للبنك والجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال[1] .

[1] الخدمات الادارية ، **المرجع نفسه** ، ص 03.

المطلب الثاني : التأسيس لاقتصاد وطني من اجل سياحة بديلة في تونس

نظرا لما للسياحة من تأثير على التشغيل وعلى العائدات من العملة وعلى مجموع إقتصاد البلاد بصفة عامة فإنه يتحتم على قطاع السياحة وعلى الساهرين عليه أن يكونوا خلاقين ومجددين حتى يقدموا الحلول الملائمة للتوزيع الجديد الخاص بالقطاع السياحي (تقسيم العطل ، تشويق السياح بأساليب جديدة ، إقامات قصيرة ، بروز منافسين جدد ، تكاثر شركات Low Cost لأن كل تراجع أو جمود في هذا القطاع تقابله خسارة في نسبة نصيبه من السوق السياحية تعود بالفائدة على المنافسين ، وشعورا بذلك ولرفع التحدي قامت الدولة بوضع خطة عملية تتكون من 5 محاور :

ـ **المحور الأول**: تعزيز موقع تونس في الأسواق الأوروبية التقليدية وإلتزامها بسياسة أكثر حرصا على إحتلال أسواق جديدة (دول الخليج، الصين، اليابان،...) وذلك عن طريق[1]:

1. إنشاء مرصد لجمع وتحليل المعطيات الخاصة بالقطاع السياحي (طلبات – عروض- المداخيل – التشغيل) ثم القيام إثر ذلك بدراسات وإحصائيات للإحاطة بالقطاع مع متابعة تطورات وتحولات الأسواق الخارجية.

2. إنشاء صندوق القدرة التنافسية الذي يموله أصحاب النزل يضاف مدخوله إلى الميزانية التي تخصصها الدولة سنويا للتسويق قصد تدعيم وتنويع المنتوج السياحي لدى الأسواق الكبرى.

3. إحداث لجنة وطنية للسياحة برئاسة الوزير الأول مكلفة خاصة بتحديد الأولويات وتنسيق تطوير السياحة التونسية والنهوض بها في المناطق السياحية وفي الأسواق المصدرة للسياح

4. التكنولوجيات الحديثة وخاصة السياحة الالكترونية التي تعرض برنامجا متميزا واضحا للنهوض بالمنتوج السياحي.

ومن أجل ذلك سيتم تنشيط الموقع الرسمي للسياحة الذي سيتحول إلى بوابة تجمع بين وزارة السياحة والجمعية التونسية لأصحاب النزل والجمعية التونسية لوكالات الأسفار وأهم منشطي القطاع.

[1] آفاق القطاع السياحي في تونس والتحديات المراد رفعها،
http://www.aft.nat.tn/ar/tourisme_perspectives_defis_tunisie.php (23/ 03 / 2020)، ص01

وتهتم البوابة خاصة بتوزيع أقصى المعلومات عن السياحة التونسية كما يشكل مركزية للحجز مفتوحة على مختلف العوامل (وكالة أسفار، أصحاب نزل).

ـ **المحور الثاني** : تنويع المنتوج للحد من المظهر الموسمي الذي يطبع القطاع السياحي وذلك ب[1]. :

- إنشاء محطات سياحية مندمجة على ساحل البحر تعرض منتوجا متنوعا يكمل منتوج السياحة البحرية المتوفرة حاليا.

- النهوض بالسياحة الثقافية وذلك بإحياء المواقع الأركيولوجية الموجودة والتي أصبحت شاهدا على مختلف الحضارات التي تعاقبت على بلادنا (بونيقية ، رومانية، إسلامية،...) .

- تنمية السياحة البيئية (منتزهات وطنية ، محميات طبيعية ...) السياحة الترفيهية ، السياحة الإستشفائية ، سياحة المناسبات ، السياحة الشّاطئية ، سياحة الملتقيات).

- تنويع المنتوج السياحي الصحراوي وتكثيفه مع المحافظة على طابعه الخاص حتى يتمكن من منافسة منتوج بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى.

وبالفعل فإن السياحة الصحراوية التونسية تتميز بقربها من ساحل البحر وهذا ما يجعلها مكملة للمنتوج البحري المتوفر حاليا.

ـ **المحور الثالث** : تدعيم السياسة الرامية إلى تحسين وتجميل المحيط بالمناطق السياحية الموجودة ب[2]:

1. بعث صندوق حماية المناطق السياحية ممول من طرف مهنيي القطاع بنسبة 1 % من رقم معاملاتهم ومعد لتمويل أشغال التهيئة العمرانية والتشجير الرامي إلى حماية المحيط وإثرائه.

2.التعاون المتناغم بين الهياكل الساهرة على تسيير القطاع السياحي والهياكل المكلفة بالمحيط والتهيئة الترابية.

---

[1] آفاق القطاع السياحي ، **المرجع نفسه** ، ص02

[2] الجزيرة ، **من أجل سياحة بديلة بتونس** https://www.aljazeera.net/news/ebusiness ، ص01، (21/8/2011)

3. إصدار مجموعة من النصوص القانونية:

الأمر الصادر في 13 مارس 1991 الذي يفرض على كل باعث سياحي القيام مسبقا بدراسة حول تأثير أي مشروع على المحيط الطبيعي.

مجلة التهيئة العمرانية الصادرة في 28 نوفمبر 1994 التي تدعو إلى حسن استغلال الأرض واستعمال مواد البناء بصفة محكمة مع احترام خصوصية الهندسة المعمارية المحلية .

القانون الصادر في 24 جويلية 1994 الخاص بإنشاء وكالة حماية السواحل وتهيئتها والتي تهدف إلى ضبط الشروط الفعلية للتنمية المستديمة بالسواحل.

ـالمحور الرابع : اعتماد سياسة مشجعة على الاستثمارات السياحية ومعززة لدينامكية تحررية ، ومدعمة لتفتح الاقتصاد التونسي على الخارج. ومن خاصيات هذه السياسة[1] :

- حرية الاستثمار : بإمكان المستثمر امتلاك رأس مال المشاريع السياحية إلى حدود 100 % بدون ترخيص مسبق.

- حرية تحويل المرابيح ومنتوج التفويت في رؤوس الأموال المستثمرة بما في ذلك القيمة المضافة طبقا للقانون عدد 93-48 المؤسس لقابلية تحويل الدينار التونسي.

- حماية الإستثمار وعدم الخضوع للأداء المزدوج في إطار المعاهدات الثنائية الموقعة بين الحكومة التونسية والدولة التي ينتسب إليها المستثمر.

- الاعتراف بالقرارات التحكيمية الأجنبية بموجب انخراط الدولة التونسية في إتفاقية "نيويورك" بتاريخ 10 جوان 1958 وتبنيها الدليل التحكيمي الصادر سنة 1933.

- تغطية الأخطار غير التجارية باشتراك تونس في الوكالة الدولية للتأمين على الإستثمار.

[1] آفاق القطاع السياحي ،**المرجع نفسه** ، ص04.

- حماية حقوق الملكية (القانون عدد 82-66 الصادر في 6 أوت 1982) ومن بين النصوص القانونية المعدة لتحريك الاستثمار نذكر :

- قانون التشجيع على الاستثمار عدد 1993-120 الصادر في 27 ديسمبر 1993.

- الأمر عدد 483-1999 الصادر في غرة مارس 1999 المنقح والمتمم بالأمر عدد 1089-2003 الصادر في 5 ماي 2003 والضابط لحدود مناطق التشجيع على التنمية الجهوية .

_ **المحور الخامس** : إرساء أنظمة تضمن النوعية الكاملة للمنتوج التونسي[1] :

- يهتم النظام الأول بتصنيف النزل.

- يهتم النظام الثاني بالتأهيل ويشمل البرنامج المقرر خمسة وأربعين نزلا يحتوي على 22000 سرير.

- ويهتم النظام الثالث بالمواصفات وتسليم الشهائد ، وقد تمت دعوة المركز الأوروبي للمواصفات في هذا المجال لتمكين المؤسستين من المعايير والضوابط الأوروبية لأخذها بعين الاعتبار ومطابقتها مع المواصفات التونسية.

المطلب الثالث : دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية في تونس

بحث مهنيو السياحة ، ولاسيما منهم أصحاب الفنادق ، عن مخرج لمعالجة ديونهم لدى المصارف بعدما تعثروا في سدادها نتيجة تدهور أوضاع القطاع منذ ستة أعوام. وتتراكم على قطاع السياحة ديون تقترب من 1.5 مليار دولار ، من بينها 600 مليون دولار لم تحن آجال سدادها بعد ، وفق أرقام كشفت عنها جامعة الفنادق التي تنظم العاملين بقطاع الضيافة في تونس. وتدفع جامعة النزل (جامعة أصحاب الفنادق) إلى الحصول على ضمان حكومي بالتدخل لدى المصارف لجدولة ديون المهنيين ، متذرعة بالصعوبات التي يمر بها القطاع وعدم قدرة أصحاب الفنادق على سداد أقساط الديون في الوقت الحالي[2]. وتستعد جامعة النزل لصياغة ما وصفته بالكتاب الأبيض الذي يتضمن سبل جدولة ديون أصحاب الفنادق ، على أن يعرض الكتاب على البنك المركزي وعدّة وزارات معنيّة لاعتماده قبل انطلاق الموسم السياحي لهذه السنة. وقال رئيس الجامعة التونسية للنزل خالد

[1] عاطف وليم اندراوس ، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، (الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2016) ، ص7

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة** ، (عمان ، الوراق للنشر والتوزيع ،2010)، ص44 .

الفخفاخ ، إن المهنيين يعولون كثيرا على الدعم الحكومي ومساعدتهم عبر دفع مساهمة العمال المتأخرة لصالح صندوق الضمان الاجتماعي ، إلى جانب منح أصحاب الفنادق قروضا استثنائية يتم تسديدها على امتداد 7 سنوات لحل المشاكل المالية للفنادق والمحافظة على فرص العمل المتوفرة لديها. وأشار الفخفاخ في تصريح لـ "العربي الجديد " إلى أنه من الضروري دعم المهنيين بحوافز جديدة لمساعدتهم على النهوض مجددا ، مشيرا إلى أن الفنادق التي حافظت على كل فرص العمل فيها لم تحقق أي أرباح طيلة المواسم الماضية ، مكتفية بتوفير نفقات التسيير للحفاظ على صورة السياحة التونسية ، وفق قوله. ويتذمر أهل القطاع من صعوبات إجرائية في التمتع بما وعدت به الحكومة من إجراءات تم اتخاذها لفائدة القطاع السياحي منذ سنة 2015 للحد من انعكاسات الهجمات الإرهابية واحتواء الأزمة ، التي لازمت القطاع خلال الفترة التي تلت الثورة. وعقب العمليتين الإرهابيتين في باردو والمنتجع السياحي بسوسة في مارس 2015 ، تعهدت الدولة بتحمل مساهمة العمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لصالح الفنادق التي تحافظ على موظفيها ، ومنح قروض استثنائية يمكن سدادها على مدى سبع سنوات مع سنتين إمهال بضمان من الدولة وتأجيل الأقساط المستوجبة لسنتي 2015 و 2016 ، مع إعادة جدولة الديون وفق قدرة السداد للمؤسسات الفندقية وإعادة جدولة الضرائب المتأخرة[1] .

وأشار وزير السياحة في تصريحات إعلامية إلى أن نصف الوحدات السياحية تشكو صعوبات في الحصول على القروض من البنوك لإطلاق خطط تأهيل واستئناف نشاطها ، إضافة إلى مطالبة المهنيين بجدولة الديون المتأخرة عليهم منذ الثورة. وكانت مديونية القطاع السياحي من أبرز النقاط التي توقفت عندها الدراسة التي أجراها مكتب دراسات عالمي بالتعاون مع البنك الدولي حول واقع القطاع السياحي في تونس. وأكدت الدراسة الحديثة ، على ضرورة سن مشروع قانون يتعلق بإنشاء صندوق يتولى التصرف في ديون القطاع السياحي باقتراح من قبل البنك الدولي وبمشاركة كل من البنك المركزي التونسي ووزارتي السياحة والمالية ، لحل إشكالية مديونية القطاع السياحي التي أرهقت الدائنين والمؤسسات المالية بحكم صعوبة استخلاص الديون. وحسب تشخيص قام به مكتب دراسات عالمي ، تعود مشاكل القطاع السياحي في تونس إلى صعوبات هيكلية تعرفها المؤسسات السياحية ، وضعف الربحية في ممارسة الأعمال التجارية في الفنادق ، بالإضافة إلى ضعف الادخار ، ما أدى إلى تراكم المديونية إضافة إلى عدم قدرة المختصين على جعل تونس وجهة سياحية عالمية قادرة

[1] هاشم احمد ،**التسويق السياحي** ، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2016) ص103.

على كسب العديد من الرهانات في ظل تواصل التركيز على السياحة الشاطئية[1] . وأوصت الدراسات بضرورة إعادة إصلاح النظام المالي وجدولة الديون وإعادة التفاوض حولها إلى جانب بيع أو تحويل نشاط الوحدات السياحية التي تواجه صعوبات. وتعتبر السياحة في تونس من القطاعات الأساسية في تنشيط الاقتصاد الوطني ، غير أن هناك مشاكل مطروحة حالت دون أن يقوم هذا القطاع بدوره المعهود ، أهمها تأثير الهجمات الإرهابية التي ضربت جهات مختلفة من البلاد. وتصنف ديون القطاع السياحي لدى المصارف بالمتعثرة ، وهو ما جعل البنوك التي تواصل تمويل القطاع محل انتقاد كبير من قبل العاملين في بقية القطاعات الاقتصادية.

ويتهم العاملون في قطاعي الصناعة والزراعة المصارف بالتساهل في إقراض المؤسسات السياحية مقابل وضعها لشروط مجحفة لتمويل بقية القطاعات بالرغم من أن التجربة أثبتت أن القطاع السياحي من أكثر القطاعات تأثرا بالأوضاع الأمنية وأكثرها هشاشة[2].

1 موفق ، **مرجع سابق**،ص45 .

[2] مصطفى ، **مرجع سابق** ، ص105 .

خلاصة الفصل الثاني

على الرغم من اعتبار تونس واحدة من أهم الوجهات السياحية في شمال افريقيا والعالم العربي بالنظر لاستقطابها لحوالي سبعة ملايين سائح سنويا ، إلا ان طموح السلطات السياسية في هذا البلد هو دعم أكبر لقطاع السياحة ، كونه القطاع الاقتصادي – على المستوى العالمي –الذي يسجل معدلات نموا ملفتة الى جانب مساهمته في توفير مناصب عمل ، وتأثيره في عجلة النشاط الاقتصادي.

من هذا المنطلق ، أصبحت تونس واحدة من بين الدول التي اهتمت بالارتقاء بصناعة السياحة إلى العالمية ، مرتكزة في ذلك على عاملين ، يتمثل الأول في توفرها على مقومات الجذب السياحي كوجود هياكل عصرية ، منتوج ثري قادر على المنافسة ، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، المناخ الآمن ، الى جانب ازدهار الصناعة التقليدية ، وأما العامل الثاني فيتمثل في سعيها الى تهيئة عوامل التطوير الضرورية كالمواصلات و النقل ، خدمات الاتصالات الحديثة إلى بالإضافة إلى انتشار المصارف والمؤسسات الماليّة العالميّة.

الفصل الثالث

اثر الارهاب على واقع القطاع السياحي في تونس

ان انتشار العصابات المسلحة أصبحت من اهم واكبر التحديات التي تقلق المجتمع الدولي ، خصوصا وان الجماعات والتنظيمات الإرهابية قد عمدت اليوم الى استهداف صناعة السياحة ولأسباب كثيرة ، ويعد القطاع السياحي كما تشير بعض المصادر من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً منذ حدوث ما يعرف بثورات الربيع العربي ، كما شهد القطاع السياحي في تونس ، خلال السنوات الأخيرة ، ضربات موجعة من الجماعات المتشددة ، ما أثر سلبا على مردوديته ، و ظل القطاع يشتكي صعوبات عدة تحول دون تحسن مساهمته في الاقتصاد التونسي ، **و** ما إن تتحسن الأوضاع الأمنية في تونس ويتحسن معها القطاع السياحي الذي يعاني من مشكلات عديدة ، حتى يطل شبح الإرهاب على البلاد ويربك الأوضاع أكثر ، في كل المرة يختار الإرهاب أن يضرب منطقة آمنة كانت وستظل مقصدًا للسياح الباحثين عن راحة البال وجمال الطبيعة وطيبة الأهل ، من هنا سيتم توضيح في هذا الفصل اثر الارهاب على واقع القطاع السياحي في تونس ، وذلك في ثلاثة مباحث ، حيث سيتم توضيح في المبحث الاول اسباب استهداف الارهاب للمنشات السياحية في تونس ، كما سيدرس المبحث الثاني نتائج التفجيرات الارهابية على القطاع السياحي التونسي ، كما سيتم محاولة تقديم في المبحث الثالث استراتيجية للنهوض بالقطاع السياحي التونسي في ظل النشاطات الارهابية

المبحث الأول : اسباب الاستهداف الارهابي للمنشات السياحة لتونس

خلخلت الثورة التونسية أركان النظام ففتحت فيه ثغرات تسلل منها الإرهاب فصار واقعًا مؤلمًا ، وعلى الرغم من أن العمليات الأولى حدثت قبل الثورة ، فإن الإرهاب الآن حقيقة ، ومقاومته شاغل مُحيِّر ، ويحاول النظام مواجهة الإرهاب بالقانون ، لكن هذه الأساليب نفسها ليست محل توافق بين الجميع ، فالمجتمع يعاني النتائج المدمرة للإرهاب ، لكنه لا يمنح ثقته المطلقة للنظام في مقاومة الآفة ، إذ يرى بوادر وضع حقوق الإنسان في موقع مريب ، ويخشى أن يعاد إلى ترتيب الأولويات على غير قاعدة الحرية والحق بحجة مواجهة الإرهاب .

المطلب الأول : واقع الارهاب لاستهداف السياحة التونسية

اولا : تسلل الإرهاب إلى تونس

الأعمال العسكرية المعادية للدولة وللنظام السياسي ليست جديدة على تونس ، فقد عرفت ذلك في مراحل مختلفة بعد الاستقلال بتحريض خاص من الأنظمة المجاورة لها ، لكن بعد ظهور الجماعات الإسلامية المسلحة ونعتها بالإرهاب صنفت الأعمال المعايدة للدولة إرهابًا ، ويمكن أن نذكِّر بعمليتين سابقتين للثورة هما : عملية جربة الموجهة ضد معبد الغريبة اليهودي ، ثم عملية سليمان المسلحة ، التي تجلى فيها أن المجموعات الإرهابية المنظمة قد وصلت تونس وبدأت تنفيذ أجندتها[1].

العمليات الأولى بعد الثورة كانت زمن الحكومة الانتقالية الأولى عملية الروحية (شمال غرب) ، وبئر علي (وسط شرق) فضلاً عن عمليات ضبط أسلحة خفيفة ومتفجرات تسرَّبت من ليبيا ، التي تعيش وضع حرب ، واستنتج الجميع حينها أن الإرهاب بصدد التسلح لتنفيذ أجندته الخاصة وذلك في حين أن السياق العام كان متجهًا إلى تأسيس تحول ديمقراطي قانوني مدني ، إذ خرجت من الاعتصام الكبير (القصبة 2 مارس 2011) بمشروع مجلس تأسيسي ، وشرع في التنظيم لإنجاح انتخابات تأسيسية ، بما جعل الإرهاب نغمة خارج السياق الوطني تهدد المسار السلمي للثورة[2] ، لكن تلك النغمة ارتفعت أكثر وبدأت الاغتيالات السياسية المنهجية

[1] برباش رتيبة ، **الأمن والإرهاب في المغرب العربي (مقاربة استراتيجية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، (جامعة الجزائر 03، 2012)، ص: 24.

[2] **مرجع نفسه** ، ص 30 .

سنة 2012 ، ودخل الاضطراب الحقيقي على المسار السلمي ، إذ ثبت فعلاً أن الإرهاب نظَّم صفوفه في تونس ، واتخذ له مواقع ، و وجدت المؤسسة العسكرية نفسها في حرب مفتوحة وبلا معلومات مع عدو زئبقي سريع الحركة ومسلح بشكل جيد ، ويفكر وينفذ بشكل انتحاري ، ثم يضرب في المدن ولا يترك أثرًا ، لا تهمه النتيجة المباشرة التي لم يوضحها قط ولكن يهمه أن يربك الوضع ، ويدفع إلى ما عُرف في أدبيات الحركات السلفية الجهادية بخلق حالة التوحش ، ثم إدارتها وفرض الأجندات الخاصة لاحقًا، وطرحت الأسئلة الأساسية في مستويات مختلفة أكاديمية وسياسية وإعلامية : من الإرهابيون ؟ ومن أين جاؤوا ؟ وماذا يريدون ؟ ، كما استسهل الكثير من السياسيين والإعلاميين المعادين لتيارات الإسلام السياسي القول : إن الإرهابيين هم صنيعة حزب النهضة الإسلامي الذي حرضهم واستعملهم في تهديد خصومه وفرض أجندته السياسية ، وبُنيت فرضيات الاغتيال السياسي على هذا التحليل ودفعت التحركات بخلفية مقاومة الإرهاب إلى إسقاط حكومة حزب النهضة ومن تحالف معها ، وقد غذَّى السلفيون المتشددون هذه الأطروحة من خلال مسيراتهم وخيماتهم الدعوية ، وخطابهم الجهادي العنيف ، واتجهت أعمال أخرى إلى محاولة البحث في الأسباب خاصة ما قام به معهد الدراسات الاستراتيجية لفهم البيئة الاجتماعية التي يمكن أن يعشش فيها الإرهاب ، وتم اختيار حي سكني فقير بالضواحي العشوائية ، وقد كشفت الدراسة عن أن الفقر و التهميش الاجتماعي إذا صادفا خطابًا ثوريًّا يتغنى بالعدالة ، ويتحمس لحالة الأمة المهانة يخلقان مزيجًا متفجرًا يخرج على الناس أقوى التعبيرات الاحتجاجية ، غير أن البيئة المحلية المصنعة للإرهاب ليست السبب الوحيد ، فالمنطقة العربية والإسلامية برمتها تحولت إلى بيئة خلاَّقة للإرهاب ، سواء ما كان منه رد فعل على الظلم والقهر المسلط من الأنظمة الفاسدة ، أو من دوائر عسكرية غربية[1].

ثانيا : اسباب استهداف السياحة التونسية

الاعتداء الإرهابي الذي استهدف المنشات السياحية بتونس ، وخلف عددا كبيرا من القتلى من سياح أجانب و تونسيين ، يحمل بصمات التنظيمات الإرهابية التي هاجمت منذ الثورة التي أطاحت سنة 2011 بنظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي ، مواقع سياحية وأمنية في المدن التونسية والجبال ، وهي مجموعات

[1] برباش ، **مرجع نفسه** ، ص 32 .

جهادية بعضها ينضوي تحت إطار جماعة أنصار الشريعة المحظورة التي يوجد جانب من قادتها (تونسيين) في ليبيا ، ومجموعات أخرى تنشط ضمن تنظيم "الدولة الإسلامية " في سوريا والعراق أو فرعها الليبي[1].

و كانت أولى البصمات في العملية التي استهدفت المنشات السياحية التونسية تكمن في طبيعة الموقع المستهدف ، فمتحف باردو يعتبر جوهرة المتاحف والمآثر التونسية ، ويعد الهجوم عليه أول ضربة من نوعها تستهدف موقعا ثقافيا وسياحيا بهذا الحجم خلال السنوات الأربعة الأخيرة. ويبدو الهجوم متسقا مع سلسلة هجمات نفذها تنظيم "الدولة الإسلامية " على مآثر حضارية ومتاحف في العراق، وقبله نفذ جهادي و تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" هجوما مماثلا على أهم مركز للمخطوطات الإسلامية والأضرحة التاريخية في تمبكتو شمال مالي[2].

كما كانت الهجمات الارهابية تستهدف رموز الحضارات والثقافات القديمة في البلاد ، لأن إسلاميي التنظيمات الجهادية يعتبرونها رموزا "للوثنية ، وثقافات ما قبل الإسلام " ، ولكنهم يهاجمون ايضا مواقع دينية صوفية مثل مهاجمتهم في صائفة عام 2013 ضريح (مقام) الولي الصالح سيدي بوسعيد أشهر المواقع السياحية قرب العاصمة تونس ، وهم يرون فيها انطلاقا من نظرتهم السلفية المتشددة مظهرا للاعتقاد في الأولياء الصالحين ويعتبرون ذلك "شركا بالله" .

المطلب الثاني : أسباب تطور وتنامي الظاهرة الإرهابية على السياحة تونسية.

اولا : اسباب ظهور الارهاب في تونس

مع بداية ثمانينات القرن الماضي دخلت تونس في أزمة اقتصادية عميقة ، خاصة في ظل تصاعد الأصوات المنادية بضرورة استخلاف "بورقيبة" ، وكنتيجة لذلك تم إعلان التعددية الحزبية كمحاولة للتخفيف من الضغط السياسي الكبير و الإقتصادي الذي عانته تونس انذاك.

وبالرغم من إقرار التعددية الحزبية ، غير أن الحركات الإسلامية أقصيت من الساحة السياسية في محاولة استباقية لإجهاض كل محاولة للوصول إلى السلطة من قبل هذه الحركات ، وهو ما دفع بهذه الأخيرة خاصة ما

[1] بضاضو ، **مرجع سابق** ، ص 240 .

[2] معراج احمد ، **مرجع سابق** ، ص 42 .

يعرف بحركة "الإتجاه الإسلامي" إلى تغيير اسمها لـ: "حركة النهضة" تماشياً مع دستور تونس الذي يحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو لغوي ، وذلك في خطوة منها لدخول المعترك السياسي 21[1] .

وكنتيجة لذلك تم تنظيم انتخابات برلمانية مستقلة حاز على إثرها التيار الإسلامي على نحو ربع عدد الأصوات ، وهو ما دفع بالسلطات التونسية إلى إجهاض المسار الانتخابي ، وقمع أغلب أعضاء التيار الإسلامي ، ما أدى إلى ظهور جماعات إرهابية محلية كجماعة الأصوليين وحركة الاتجاه الإسلامي ، وحركة الثورة الشعبية والمقاومة المسلحة التونسية.

ومع تزايد تأثير الحركات الإسلامية عملت الحكومة التونسية على تنظيم حملات تحسيسية وتشديد إجراءاتها الأمنية مستعينة في ذلك بخبرة الإتحاد الأوربي ، وبالرغم من ذلك إلا أن العمليات الإرهابية في تونس زادت بشكل ملفت للنظر ، خاصة في فترة ما بعد إسقاط حكم الرئيس زين العابدين بن علي ، ومما زاد من حدة الأمر هو وصول التيار الإسلامي للحكم وبروز صراع كبير ما بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي الفرانكفوني ما أوجد موجة عنف كبيرة أدت إلى وقوع العديد من الضحايا منذ ما يعرف في تونس بثورة يناير[2]

ثانيا : تداعيات معركة تونس مع الإرهاب

يعرف التونسيون أن نظام ابن علي كان نظامًا فاسدًا ، وأنه استعمل العمليات الإرهابية (جربة وسليمان) لضرب الديمقراطية عبر ترشيح ابن علي لانتخابات 2014 مثلاً ، وعلى الرغم من ذلك ظل الربط بين الإرهاب واستثماره ذريعة ليُتَّهَم كل من يهوِّن من الظاهرة الإرهابية بأنه مُبَيِّضٍ للإرهاب.

السؤال الحرام هو : هل يوجد في تونس إرهاب فعلي ؟ لو طرحه المرء علنًا فسيجعله عرضة لهجوم إعلاميين يضعونه في خانة مبيضي الإرهاب ، فيبقى أمامه أن يقبل بصمت أن الصيغة الرسمية هي الصيغة الوحيدة المقبولة و الصحيحة ، وكل تشكيك فيها هو تبييض للإرهاب ، يقينًا أن الإرهابيين موجودون ، ويتحركون لغايات يحددونها ويتصرفون على أساسها ، ومع هذا توجد قناعة راسخة لدى الشارع السياسي والحقوقي أن هنا طبقة اقتصادية ولها أذرع إعلامية تستثمر في الإرهاب وهي الطبقة نفسها التي أسقطت الحكومات

[1] برباش ، **المرجع السابق**، ص 47.

[2] الديوان التونسي للسياحة ، **السياحة التونسية بالارقام 2015** ، وزارة السياحة التونسية ، تونس ، 2016.

الانتقالية منذ 2012 إلى 2014 ، وهي الطبقة نفسها (مالكة الأجهزة) التي زيفت انتخابات 2014 ، وهي نفسها التي تضع مطالبها على طاولة الحكومات بعد كل عملية إرهابية[1].

يوجد اللوبي الاقتصاديٌ والسياسيٌ الذي يستثمر في الإرهاب ، ويحوّل نتائجه الكارثية إلى مكاسب فئوية في السياسة والاقتصاد ، و التموقع داخل النظام السياسي وداخل الدولة ، إنه الفساد يدعو للاستبداد ،

و يحول ظاهرة الإرهاب الحقيقية إلى حجة وذريعة عوضًا عن مقاومتها ضمن برنامج وحدة وطنية تقدم التنمية على الردع ، و هنا يختلط الحابل العلمي بالنابل السياسي ، و كلما هونتَ من الظاهرة الإرهابية تتهم الظاهرة نفسها بتبييض الإرهاب ، وكلما استسلمتَ للأطروحة الإرهابية وقعت تحت الابتزاز السياسي للديمقراطية.

المطلب الثالث : تأثيرات الظاهرة الإرهابية على الأمن السياحي لدولة تونس

اولا : التأثيرات الأمنية للظاهرة الإرهابية

إن تهديد أمن دولة تونس يعتبر من أهم وأخطر التأثيرات على الإطلاق ، وخاصة في ظل تزايد عدد الهجمات الإرهابية التي عرفتها المنشات السياحية للدولة ، وما ترتب عن ذلك من ظهور العديد من التنظيمات الإجرامية المنظمة ، واتساعها وتطور وسائلها وأساليبها ، من أهم الانعكاسات على الساحة الأمنية كذلك هو ظهور حركات إسلامية مقاتلة في منطقة الساحل والصحراء أرهقت دولة تونس خاصة نتيجة لجهودها في تأمين حدودها المشتركة مع المناطق التي شهدت ميلاد هذه الحركات.

وعموم القول فإن التهديدات الأمنية التي تعرضت لها السياحة في تونس حتمت ضرورة القيام بتنسيق أمني كبير , ناهيك عن ضرورة إصدار قوانين خاصة بمكافحة ظاهرة الإرهاب ، فقد تم إصدار قوانين صارمة ، وتم تشديد الإجراءات الأمنية بشكل غير مسبوق كإجراء وقائي لمنع قدر الامكان وقوع العمليات الإرهابية اخرى[2].

ثانيا : التأثيرات السياسية للظاهرة الإرهابية

لأداء النظام السياسي في الدولة صلة وثيقة بظاهرة الإرهاب ، لأن مكافحة الإرهاب تتطلب من النظام السياسي في الدولة تعزيز المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وذلك بغية حرمان القائمون بهذه

[1] المعهد الوطني للاحصاء ، **النشرة الشهرية الشهرية للاحصائيات** ، تونس 2019 .

[2] الهاشمي الناصر ، مرجع سابق ، ص 196 .

الأعمال الإرهابية من الحجج التي يسوقونها من أجل تنفيذ عملياتهم الإجرامية ، وعليه فإن الأنظمة السياسية التي توفر ضمانات كافية لمواطنيها لممارسة الحقوق والحريات تتيح لنفسها فرصة تعبئة المجتمع للمساهمة في حربها ضد الإرهاب ، أما في الحالة العكسية فإن ذلك يساعد على توفير بيئة خصبة لعمل الجماعات الإرهابية ، وفي هذا الإطار نتيجة لقيام دولة تونس بإصلاحات سياسية هامة .

وعلى العكس من ذلك فإن الحرب على الجماعات الإرهابية في تونس قد أفرزت تأثيرات سلبية على نظام الحكم فيها ، لاسيما في مجال احترام حقوق الإنسان وتعزيز مبدأ المشروعية ، نتيجة للقوانين التي سنتها قصد مكافحة الظاهرة الإرهابية و المحافظة علة المنشات السياحية ، والتي شملت أحكاماً متشددة في مواجهة الإرهاب ، تتناقض مع ما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق ذات الصلة ،, وهو ما يدفع بالجماعات الإرهابية لاستغلال الوضع وتأليب الرأي العام بغية تقويض جهود المصالحة الوطنية وضرب الاستقرار النسبي المحقق[1].

ثالثا : التأثيرات الاقتصادية للظاهرة الإرهابية.

تتسبب العمليات الإرهابية في انعكاسات اقتصادية سلبية خطيرة ، لاسيما في مجالات السياحة والاستثمار و النقل , وذلك بحكم ما يترتب عن تلك العمليات من آثار خاصة وأن أغلب العمليات الإرهابية تستهدف الأجانب ، والمراكز الأمنية والدفاعية ، وكنتيجة لذلك تعمل الدولة التونسية على زيادة الإنفاق المخصص للقطاع السياحي خاصة على حساب قطاعات أخرى كالبحث والتعليم ومختلف القطاعات التنموية الأخرى ، و تشير الدراسات الأمنية والاقتصادية أن انعكاسات الظاهرة الإرهابية على الاقتصاد تتباين من دولة لأخرى حسب كفاءة كل دولة في التعامل مع تداعيات تلك العمليات, وحسب درجة التقدم الاقتصادي[2].

وبالنسبة لدولة تونس وحسب ما ورد في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن تأثير العمليات الإرهابية أربكت مسار التنمية ، وحدت من معدلات نمو اقتصاديات ، والتي ستعاني من دون شك من صعوبات كبيرة في جذب الاستثمارات الخارجية .

[1] حسنين المحمدى بوادى ، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية** ،(الإسكندرية،دار الفكر الجامعي ، 2007) ، ص 40.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 42 .

المبحث الثاني : نتائج التفجيرات الارهابية على القطاع السياحي في تونس

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها قطاع السياحة تونسي إلى أزمة ، فقد شهدت السياحة تقلبًا شديدًا بسبب استهداف الإرهابيين والجماعات المتطرفة قطاع السياحة كجزء أساسي من حربها الاقتصادية ضد الحكم ، ومحاولة فرض كلمتها على المجتمع ، وتعرضت السياحة بتونس لازمة حادة بسبب الهجومات الارهابية المتتالية خاصة على السياح الاجانب .

المطلب الاول : ازمة السياحة في تونسية في ظل الهجمات الارهابية

اولا : ابرز العمليات الاهابية التي شهدتها تونس

1. عملية باردو : طالما كانت الهجمات الإرهابية التي استهدفت تونس متركزة بالجبال ، لاسيما المرتفعات الغربية التي عرفت بأنها وكر تتحصن فيه الجماعات الإرهابية ، بدأت الأحداث منتصف عام 2011 ، 4سنوات كانت كافية للتخطيط ورصد الأهداف الاستراتيجية بالنسبة إلى تلك الجماعات ، ليتسللوا من الجبال ويتربصوا بالمدن السياحية ، وكان موعد الـ 18 من مارس 2015 ، عندما شن إرهابيان مسلحان هجوما على سياح في متحف "باردو "، المتاخم لمبنى البرلمان التونسي ، ما أسفر عن مقتل 20 سائحا ورجل أمن ، وإصابة 45 واحتجاز حوالي 200 سائح بالمتحف ، وأثبتت تحريات الداخلية حينها ، أن الخلية التي نفذت العملية متمركزة بضواحي العاصمة تونس ، ووصفت بأنها واحدة من الخلايا النائمة في المدن التي كانت تنتظر إشارة "من قياداتها "، لتبدأ التحرك وفق أهداف مخططة مسبقا[1].

2. هجوم سوسة : بعد أربعة أشهر من عملية "باردو" التي شكلت ضربة موجعة للسياحة التونسية ، استهدف هجوم إرهابي في 26 جوان 2015 فندق " إمبريال مرحبًا " في المنطقة السياحية بمدينة سوسة شرقي تونس، مخلفا 40 قتيلا (من بينهم المسلح) أغلبهم من السياح البريطانيين ، و38 جريحا ، هجوم أدى ببريطانيا ودول أخرى على غرارها إلى اتخاذ قرار بحظر السفر إلى تونس ، تأثرت مدينة سوسة السياحية بعد هذه العملية الإرهابية سياحيا ، حيث كانت العملية "سببا في ركود الحركة السياحية ، ما تسبب في إغلاق 17 نزلا سياحيا ."، وأثرت تلك العمليات سلبا على القطاع السياحي الذي يساهم بنسبة 7 % من إجمالي الناتج المحليل ، ويمثل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي للبلاد .

[1] الجمهورية التونسية ، **التقرير الوطني حول وضعية البيئة ل 2015 ، رهانات استدامة التنمية السياحية ، المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة** ، أفريل 2016 ، في www.andd2014.gov.tn/pdf/rnee2012%20%20pdf.pdf (15 /05/ 2020).

3. عملية بنقردان : في الوقت الذي عززت فيه السلطات التونسية وجودها الأمني لاسيما على حدودها من الجانب الليبي ، حيث يتسم الوضع بانتشار الأسلحة وبوجود مكثف لعناصر تنظيم "داعش" ، استفاق أهالي بنقردان جنوبي البلاد التي تتشارك في حدودها مع ليبيا ، فجر الاثنين 7 مارس 2016 ، على هجوم جماعات إرهابية على مقر ثكنات عسكرية وأمنية ، الهجوم أعقبته مواجهات مع قوات الأمن والجيش التونسي قُتل خلالها 55 مسلحا ، و 12 من قوات الجيش والأمن و 7 مدنيين ، إلى جانب توقيف 52 آخرين ، ليعلن رئيس الحكومة السابق الحبيب الصيد في اليوم ذاته أن التنظيم كان يعتزم إقامة "إمارة داعشية " في بنقردان ، ورغم ذلك اعتبرت السلطات التونسية أن عام 2016 شهد نجاحات أمنية تسجل له ، مقارنة بالعام الذي سبقه ، ووفق الأرقام الرسمية في عام 2016 ، تم تفكيك أكثر من 20 مخزن سلاح ، و160 خلية "إرهابية " ، وتوقيف 435 شخصا في قضايا التسفير إلى بؤر التوتر ، في حين بلغ عدد القضايا الإرهابية ألفا و118 قضية ، وعلى المنوال نفسه جاء عام 2017 ليشهد غيابا شبه كامل تقريبا للعمليات الإرهابية[1].

ثانيا : احصائيات خسائر الهجمات الارهابية على القطاع السياحي التونسي

تمكنت السياحة التونسية من تجاوز عتبة 9 ملايين سائح حتى يوم 20 ديسمبر (كانون الأول) الحالي، وهو رقم قياسي لم يحققه القطاع السياحي في السابق، ومن المنتظر أن يرتفع هذا الرقم مع نهاية السنة الحالية ليتجاوز 9.55 مليون سائح؛ وبذلك تكون التوقعات التي طرحتها السلطات التونسية بداية السنة الحالية قد تحققت وتم تجاوزها ، كما تم الكشف عن تحقيق إيرادات مالية بنحو 5.53 مليار دينار تونسي (نحو 1.8 مليار دولار) ، و يعود هذا التحسن بالأساس إلى تحسّن الوضع الأمني ومواصلة المجهودات التي بذلتها وزارة الامن بالتنسيق مع جميع المتدخلين والمعنيين بالقطاع السياحي.

وفي جوان 2015 استهدف مسلح سياحا على شاطئ منتجع "إمبيريال"، ما أدى إلى مقتل أكثر من 38 سائحا جُلهم من البريطانيين ، وعلى أثر الحادث أدرجت غالبية الأسواق الأوروبية تونس ضمن الوجهات السياحية الخطرة ، كما أوقف متعهدو الرحلات برامجهم نحو مجمل محافظات البلاد ، وشكلت حادثة "إمبيريال"، بتداعياتها السلبية على القطاع السياحي والاقتصاد المحلي ، نقطة تحوّل مهمة في القطاع ، بعد اقتناع وزارة السياحة والصناعات التقليدية والمهنيين بضرورة مضاعفة الجهود للعودة إلى الخارطة العالمية للسياحة

[1] جمهورية تونس ، **المرجع نفسه** .

من بوابة كبرى تمنع هشاشة القطاع الذي تضرر كثيراً في بفعل الاضطرابات الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد عقب ثورة اوت 2011 [1].

كما تم التركيز خلال الفترة الممتدة بين 2016 إلى 2019 على إحداث أنماط جديدة للإيواء السياحي ، على غرار الإقامات الريفية و الاستضافات العائلية والنزل ذات الطابع المميز ، وكذلك تأسيس مراكز التنشيط والمتنزهات السياحية ، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على نتائج هذا الموسم السياحي.

وتبين أن السوق الفرنسية عرفت زيادة بنسبة 14 في المائة ليتجاوز عدد السياح الفرنسيين 850 ألف سائح ، كما سجلت السوق البريطانية عودة ملحوظة وتطورت بنسبة 70 في المائة ليبلغ عدد السياح البريطانيين نحو 201 ألف سائح منذ بداية السنة الحالية ، وبدورها سجلت السوق الإيطالية المجاورة زيادة بنسبة 21.4 في المائة ، في حين سجلت السوق الروسية تطورا بنسبة ناهزت 6 في المائة وعرفت توافد ما لا يقل عن 632 ألف سائح ، وخلال هذا الموسم السياحي استقبلت تونس نحو 2.6 مليون سائح جزائري ، وسجلت نسبة نمو قدرت بنحو 8.3 في المائة ، وهي سوق ذات بعد استراتيجي بالنسبة للسياحة التونسية ، حيث أثبتت صلابتها تجاه الأزمات التي شهدها القطاع السياحي خاصة إثر التفجيرات الإرهابية التي عرفتها البلاد منذ سنة 2015 ، وساهمت مساهمة فعالة في عودة الانتعاش لهذا القطاع الاستراتيجي بالنسبة للاقتصاد التونسي[2].

ومن نتائج هذه الانتعاشة أن سجلت المداخيل السياحية زيادة بنسبة 36.6 في المائة ، وهو ما انعكس إيجابيا على المخزون المحلي من النقد الأجنبي ، حيث ارتفعت نسبة التغطية للواردات لتبلغ 107 أيام ، بعد أن كانت قد تراجعت إلى 73 يوما فقط في بعض الفترات من السنة 2019. وبالنسبة للاستثمارات المنتظرة في القطاع السياحي ، وكان متوقع الانطلاق خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 في إنجاز مركب سياحي بمنطقة قمرت (الضاحية الشمالية للعاصمة التونسية) بحجم استثمار مقدر مبدئيا بنحو 750 مليون دينار (نحو 250 مليون دولار) ، وهو مشروع سيوفر نحو 1500 فرصة عمل إضافية على امتداد الثلاث سنوات المقبلة[3]،في غضون ذلك وقبل فترة وجيزة من انتهاء اتفاق «التسهيل الممدد» بين السلطات التونسية وصندوق النقد الدولي ، ينتظر أن يغير الصندوق من طريقة عمله في تونس

[1] الديوان التونسي للسياحة ، **السياحة التونسية بالارقام 2019** ، وزارة السياحة التونسية ، تونس ،2020 .

[2] الديوان التونسي ، **المرجع نفسه** .

[3] المعهد الوطني للاحصاء ، **النشرة الشهرية للاحصائيات** ، تونس ،2019.

وذلك بالاقتصار على مجموعة من الزيارات الفنية واعتماد مراجعة واحدة وأخيرة لكامل الفترة المتبقية والتي تفصلنا عن شهر افريل 2020 تاريخ انتهاء الاتفاق بين الجانبين.

المطلب الثاني : طابع الاستمرارية في السياحة التونسية

أكد مسؤول في قطاع السياحة بتونس أن الجامعة (هيئة) التونسية للفنادق لم تتلق أي إشعار من وكلاء عالميين بإلغاء أو تأجيل حجوزات بعد العملية الانتحارية التي استهدفت دورية أمنية في قلب العاصمة ، وأعادت هذه العملية المخاوف من تضرر قطاع السياحة الذي كابد على مدار نحو ثلاث سنوات لإزالة آثار الضربات الإرهابية التي استهدفت في 2015 مواقع سياحية في العاصمة ومدينة سوسة جنوب البلاد ،وفور العملية الإرهابية التي جرت في شارع الحبيب بورقيبة ، أحد أشهر شوارع العاصمة سعت القوات الأمنية إلى تطويق المكان وإجلاء سياح كانوا على مقربة من مكان الحادث ، محاولين بث الطمأنينة في نفوسهم ، وطالب مسؤولون في القطاع السياحي بتكثيف الحضور الأمني في المواقع السياحية بالعاصمة وغيرها من المدن ، مشيرين إلى أن مثل هذه العمليات قادرة على نسف مجهود ثلاثة أعوام من العمل المتواصل من أجل استعادة القطاع عافيته [1].

وقال خالد فخفاخ ، رئيس الجامعة التونسية للفنادق في حديث لـ" العربي الجديد " إن محدودية الخسائر المسجلة في عملية شارع بورقيبة تضعف من تداعياتها على القطاع السياحي ، الذي يشق طريقه نحو التعافي ، مشيراً إلى أن الإعلام الأجنبي ساعد على التقليل من تداعيات العملية على السياحة بالتقليل من حجمها ، وأضاف فخفاخ أن نسبة الإشغال في أغلب الفنادق مرتفعة خلال الفترة الحالية ، وأن الجامعة لم تتلق أي إشعار من وكلاء السياحة بإلغاء أو تأجيل حجوزات ، مؤكداً أن ردّة فعل الأسواق في العمليات السابقة كانت آنية ، كما توقع تواصل تدفق السياح خلال فصلي الخريف والشتاء ، لكن بدرجة أقل من موسم الذروة في الصيف ، لافتاً إلى أن الأسواق التي تسجل حضورها في هذه الفترة من العام هي أساساً الأسواق الأوروبية ولاسيما الفرنسية والألمانية والبريطانية[2].

وبحسب بيانات صادرة عن وزارة السياحة زار تونس خلال الأشهر التسعة الأولى من 2018 نحو 6.27 ملايين سائح ، وهو ما يتجاوز عدد السياح لمجمل عام 2014 الذي بلغ 6.07 ملايين ، ما يشير إلى تجاوز

[1] آفاق القطاع السياحي في تونس والتحديات المراد رفعها،في http://www.aft.nat.tn/ar/tourisme_perspectives_defis_tunisie.php (20/ 04 /2020) .

[2] الجزيرة ، **من أجل سياحة بديلة بتونس**، في https://www.aljazeera.net/news/ebusiness (21/04/2020).

تداعيات العمليات الإرهابية التي استهدفت متحف باردو في العاصمة في مارس 2015 ومنتجع سوسة في جوان من نفس العام ، وبلغت الإيرادات حتى 20 سبتمبر/أيلول نحو مليار يورو (1.15 مليار دولار) مسجلة زيادة بنسبة 28 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وشكل السياح الأوروبيون والروس القسم الأكبر من الوافدين بنسبة 44.9 % ، كما ارتفع عدد المغاربة الذين يشكلون نحو نصف الزائرين بما يعادل 3 ملايين بنسبة 16.9 % ، وتعد جزيرة جربة (جنوب) الوجهة السياحية الأكثر استفادة من الانتعاش ، وتبين أن السنوات العجاف التي مرت بها السياحة بعد 2015 ، جعلت من هذه الصناعة أكثر صلابة حيث دفعت مسؤولي القطاع إلى استكشاف أسواق جديدة وتوسيع آفاقهم ، الا أن تواصل تدفق الاستثمارات وفتح فنادق لسلاسل عالمية علامة الصحية يجب المحافظة عليها ودعمها ، وكثفت السلطات التونسية خلال العامين الماضيين ، عبر قنواتها الرسمية وغير الرسمية ، المساعي لإقناع كبار متعهدي الرحلات السياحية بإدراج تونس مجددا ضمن برامج رحلاتهم، الأمر الذي أدى بالفعل إلى تدفق السياح من جديد مع بداية العام الجاري[1].

المطلب الثالث : الارهاب و النظام السياسي الجديد في تونس

شهدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التونسية في عام 2014 بداية عهد ديمقراطي جديد ، وفي أعقاب الموجة الأولى من الربيع العربي ، يمكن اعتبار تونس الدولة الوحيدة التي انتقلت بنجاح من حكومة استبدادية إلى حكومة ديمقراطية ، وفي الوقت الذي تستعدّ فيه البلاد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية ثانية في أكتوبر 2019 ، سيلعب كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دوراً لا يستهان به في تسيير دفة الانتقال الديمقراطي في تونس لاسيَّما بعد الهجمات الانتحارية الأخيرة التي هزّت تونس ولطَّخت صفحة السياحة بها في وقت تعاني فيه الحكومة بالفعل من قيود اقتصادية ومالية وتهديدات أمنية تزعزع استقرارها.

ويكتسي قطاع السياحة في تونس أهمية جدّ بالغة لكونه قطاعا كثيف العمالة ويحتاج إلى توظيف عدد كبير من الموظفين لتقديم خدماته ، كما أنّه يوفِّر فرص عمل مهمة للخريجين الجدد ، ويساهم بشكل فعّال في إدماج الشباب في سوق العمل ، ولكن تبقى قدرة السياحة على دفع الاقتصاد وتوليد الوظائف رهينة مستوى الأمن والاستقرار في تونس ، و الجدير بالذكر أنّ الدول الغربية غير مهتمة بتحقيق الانتقال الديمقراطي لفائدة تونس

[1] الجزيرة ، **المرجع نفسه** .

واقتصادها ومواطنيها بل نزولاً عند رغبة المواطنين الأوروبيين والأميركيين القلقين من الهجمات الإرهابية والمهاجرين غير الشرعيين[1]،

فقد ارتفع عدد المهاجرين التونسيين غير الشرعيين مباشرة بعد إطاحة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي ليصل إلى ما بين 20 و 25 ألف مهاجر في نوفمبر 2016 ، لذلك ووفقاً للحكمة الترامبية ينبغي عليهم أن يدفعوا المال ويساهموا في مكافحة الإرهاب في تونس ، و نجح الجيش التونسي والأجهزة الأمنية في تحييد قادة الجماعات الإرهابية مثل كتيبة عقبة بن نافع التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب العربي وجند الخلافة التابع لتنظيم داعش ، ولكن بالرغم من ذلك استمرَّت الجماعات النائمة والهجمات الإرهابية في ضرب مناطق مختلفة في تونس ، لاسيّما الوجهات السياحية المهمة فقد وقع هجومان إرهابيان منسقان في 27 يونيو 2019 في أحد الشوارع الأكثر شعبية للسياح، وللأسف الهجمات الإرهابية التي تستهدف السياح ليست بالأمر الجديد فقد وقعت هجمات مماثلة في 2015 و 2018 نتيجة استمرار تصميم الإرهابيين على ضرب المواقع الاستراتيجية للاقتصاد التونسي ، ومن غير المرجح أن تتوقف هذه الأنواع من الهجمات المستهدفة في أيّ وقت قريب ، ففي مقطع فيديو حديث لتنظيم الدولة في مدينة القيروان ، و استمرّ المسلحون في التركيز على تجنيد المزيد من الأشخاص وتعهَّدوا باستهداف السياح الأجانب في تونس مما يزيد من تفاقم الأزمة الأمنية والاقتصادية الحالية في البلاد[2].

وتعتبر بطالة الشباب في تونس حالياً مشكلة حادّة ، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ شخصا واحدا من بين كل ثلاثة شباب في الريف وواحدا من كل خمسة رجال في المناطق الحضرية عاطلون عن العمل،كما بلغت نسبة البطالة بين الخريجين والشباب 30% و35% على التوالي في 2018، وبطبيعة الحال ستقوض الهجمات الإرهابية والتهديدات الأمنية قدرة قطاع السياحة على استيعاب هذه الفئة من الشباب والخريجين الجدد ، ولا يمكن إنكار دور عجز السياسات الحكومية الهشّة في مفاقمة ذلك التدهور ، فقد وصلت الحكومة التي عانت من عجز في الميزانية منذ 2011 إلى مستوى خطير من الديون بلغ حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، وكالعادة لم يتأخَّر صندوق النقد الدولي في إبداء موافقته على مساعدة تونس مقابل تكبيلها وإجبارها على إجراء إصلاحات هيكلية تمس التوظيف ، التقاعد المبكر ، و تجميد الأجور في القطاع العام ، ضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك غير المرغوب فيها والتي تستهدف الفقراء في أغلب الأحيان ، وكأنّ هذه الإصلاحات الهيكلية جاءت لتزيد الطين بلة وليس للإصلاح نظراً لتجاهلها الوضع الانتقالي الذي تعيشه تونس وتهديد استقرارها[3].

---

[1] البنك الدولي ، **تمهيد الطرق لتنمية افضل في تونس** ،واشنطن ،2018 .

[2] المعهد الوطني للاحصاء ، **النشرة الشهرية للاحصائيات** ، تونس ،2018.

[3] البنك الدولي ، **مرجع سابق** .

المبحث الثالث : استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي التونسي في ظل النشاطات الارهابية

انتعشت السياحة التونسية منذ بدء الموسم 2019 ، لتنهي حقبة كارثية من التراجع خلال السنوات الماضية ، بسبب هجمات إرهابية زعزعت الأمن ونفرت السياح ، على ومرافق سياحية و الفنادق والمنتجعات في عديد المدن التونسية ، خاصة السياحية منها ، استعادت نسب إشغالات تجاوزت 90 بالمائة خلال الشهور القليلة الماضية ، مع بدء الموسم السياحي ، وتدفقت الرحلات السياحية من الأسواق التقليدية (الجزائر ، ألمانيا ، إسبانيا ، فرنسا ، وبريطانيا) ، إلى تونس خلال موسم الصيف ، مع عودة الهدوء واستتباب الأمن في المرافق السياحية.

المطلب الاول : آليات مكافحة الظاهرة الإرهابية في تونس

اولا :_الآليات الوقائية الإستباقية لمكافحة ومنع جرائم الإرهاب في تونس

من أبرز المبادرات الإستباقية التي قامت بها تونس في مجال محاربة الإرهاب هو دعوتها إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل دراسة السبل الكفيلة بمحاربة الإرهاب ، وإيجاد آليات التعاون والتنسيق الدولي ، ومقاربات دولية مشتركة كفيلة بالتصدي للظاهرة الإرهابية.

وفي إطار تجسيد ذلك أعطت الحكومة التونسية أهمية قصوى لمكافحة التطرف الديني السبب الرئيسي لاستهداف السياحة و اهم منشأتها ،كما اهتمت بالسهر على التكفل بانشغالات مواطنيها اجتماعياً و اقتصادياً خاصة ما يتعلق بالسياحة وهي الجانب التي غالباً ما يتم استغلالها من قبل الخلايا الإرهابية في تجنيد الشبان[1].

عموم القول حاولت تونس من خلال هذه الآليات العمل على الربط ما بين الجانب التنموي الإصلاحي وجانب الأمن والسلم ، فدعت إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة كما دعت إلى تنشيط حوار الأديان و الحضارات .

ثانيا : الآليات القانونية لمكافحة الظاهرة الإرهابية في تونس.

سعت تونس إلى تعزيز قوانينها في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية فعمدت إلى إضافة بنود وأحكام كفيلة بتجريم ومحاربة الظاهرة ، من بينها المادة 52 مكرر من قانون العقوبات ، إذ ورد في المادة القانونية ان الأفعال

[1] سرير محمد، **الجريمة المنظمة في تونس وسبل مكافحتها**، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق، (الجزائر، جامعة بن عكنون ، 2017) ، ص 27.

التي توصف بأنها جرائم إرهابية والمتمثلة في كل عمل فردي أو جماعي يهدف للنيل من الأشخاص أو الممتلكات مستخدماً أسلوب الترويع ، واستكمالاً للجهود التي بذلتها تونس في مجال مكافحة الإرهاب ، أصدرت بعد ذلك القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع عمليات الهجوم على المنشأت السياحية ، والذي تضمن أحكاماً صارمة في مجال مكافحة الإرهاب السياحي ، فجرمت بمقتضاه كافة أشكال العنف والتحريض عليه ، وكافة الأعمال القائمة على أساس التعصب الديني[1].

المطلب الثاني : انتعاش السياحة في تونس وتخطي الهاجس الارهابي

اولا : عودة تدريجية و شواطئ تنبض بالسياح

استنادا إلى بيانات لوزارة السياحة والديوان الوطني للسياحة التونسية ، ارتفعت السياحة الوافدة إلى تونس بنسبة 57.8 بالمائة خلال الشهور الثمانية الأولى من العام 2019 ، واثبتت الاحصائيات إن 4.6 مليون سائح زاروا تونس ، وكان عدد السياح قد بلغ نحو 2.915 مليون سائح، بحسب ما أوردته وكالة الأنباء الرسمية ، نقلًا عن الديوان الوطني للسياحة التونسية ، ورغم الأرقام الإيجابية لأعداد السياحة الوافدة إلى البلاد ، إلا أنها ما تزال أقل من تلك المسجلة قبل ثورة 14 اوت 2011 ، بنسبة تبلغ 30 بالمائة.

الصعود اللافت للسياحة الوافدة يمكن ملاحظتها على شواطئ منطقة جربة جرجيس، الواقعة في ولاية مدنين (جنوب شرق)، أهم المقاصد السياحية في البلاد ، و تتميز المنطقة بطول سواحلها الرملية والمناظر الخلابة، التي تدمج جمال الطبيعة وخاصة واحات النخيل، وبين خصوصيات أثرية وثقافية ، و شهد مطار جربة جرجيس الدولي وصول 33 رحلة جوية قادمة من عدة دول من العالم ، من بينها فرنسا (20 رحلة) وروسيا والجزائر وهنغاريا وجمهورية التشيك .

إن القطاع السياحي في تونس وخاصة في المنطقة السياحية جربة جريس ، بدأ يتعافى بشكل كبير ،و تُفيد الإحصائيات الرسمية بعودة السياحة الداخلية للمنطقة وارتفاعها بنسبة 54 بالمائة ، وعودة كبيرة للسوق الفرنسية بنسبة زيادة 100 بالمائة ، ونحو 60 بالمائة بالنسبة للسوق الألمانية[2].

لكن على الرغم من تحسن المؤشرات إلا أن الأرقام لم تبلغ تلك المسجلة في 2010 ، إذ بلغ وقتها عدد السياح الفرنسيين مثلاً 1.5 مليون سائح.

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 34 .

[2] المعهد الوطني للاحصاء ، **النشرة الشهرية للاحصائيات** ، تونس ،2019.

ثانيا : سياحة الجيران و تحسين الجودة

نجحت جزيرة جربة في استقطاب السياحة الوافدة من الجزائر ، إذ توافد الآلاف إلى المنطقة بر وجوا ، اذ ان تدشين خط جوي جديد بين الجزائر وجزيرة جربة ساهم في زيادة عدد السياح الجزائريين ليصل إلى 3000 جزائري خلال الموسم الحالي ، ويقدر عدد السياح الذين قدموا إلى جربة جرجيس 477 ألف سائح.

كما تعد الجزيرة وجهة عالمية لبقية الجيران العرب ، الذين يمثلون أغلبية الوافدين إليها وهذا بسبب تنوع المنتوج السياحي في الجزيرة، كما بينت التصريحات الى ان السياحة التونسية تعافت من أحداث 2015 الإرهابية ، وعادت لنسقها الطبيعي ولا بد من تنويع المنتوج السياحي التونسي وتحسينه بإضفاء جودة أكبر عليه[1].

تم توقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لمنح علامة الجودة للمرافق السياحية في البلاد ، وتُمنح علامة جودة في القطاع السياحي التونسي للفنادق ووكالات السفر وديار الضيافة والمطاعم والمواقع السياحية ، بإشراف خبراء من فرنسا و النمسا ، وسيطبق برنامج علامة الجودة في القطاع السياحي كمرحلة أولى على المنشآت السياحية في جزيرة جربة (جنوب) ، ومدن الحمامات وبنزرت وتونس (شمال) ، ومنطقة الساحل (شرق) لتحسين الخدمات المقدمة للسياح هناك.

المطلب الثالث : عودة تونس إلى السياحة العالمية

تمكنت تونس أخيرا من تجاوز أهدافها بشأن عدد الزوّار الذين كانت تتوقع أن تستقبلهم ، لتبث أحدث الأرقام حالة من التفاؤل في الاقتصاد التونسي رغم الظروف الضبابية التي تعيشها البلاد داخليا ، وأيضا الاضطرابات على حدودها الشرقية مع ليبيا ، وأظهرت بيانات رسمية أن إيرادات قطاع السياحة سجلت قفزة نمو هائلة بنهاية العام الماضي ، أكثر مما هو متوقع رغم التقلّبات السياسية الداخلية التي لا تزال ترخي بظلالها على الاقتصاد المنهك.

كما ان إجمالي عدد السياح ارتفع بنسبة 13.6 في المئة في 2019 إلى 9.5 ملايين زائر، محققا مستوى قياسيا هو الأول منذ تسع سنوات ، وكانت السلطات تتوقع أن يزور البلاد نحو 9 ملايين سائح فقط ، مقارنة مع نحو 8.3 ملايين سائح في العام السابق ، ويبدو أن سياسة ترويج واسعة استهدفت الأسواق التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا دعمت بشكل كبير الوجهة التونسية ، وتعتقد أوساط تعمل بالقطاع أن تونس بإمكانها استقبال أكثر منذ ذلك العدد خلال هذا العام لأن الأوضاع باتت مستقرة كثيرا ، مع تواصل تنفيذ استراتيجية

[1] الديوان التونسي للسياحة ، **السياحة التونسية بالارقام 2019** ، وزارة السياحة التونسية ، تونس ،2020 .

بعيدة المدى لدعم السياحة تقوم على تطوير البنية التحتية والترويج للمقصد التونسي في الأسواق غير التقليدية[1].

وأكدت تصريحات صحافية على هامش توقيع وزارة السياحة اتفاقية تعاون مع النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين أن مستوى إيرادات القطاع ارتفعت بنحو 35.7 بالمئة ، وتشير الأرقام إلى أن إيرادات النشاط السياحي بلغت 5.62 مليار دينار (حوالي ملياري دولار) بنهاية العام 2019 ، مقارنة بقرابة 1.5 مليار دولار ، ويقول خبراء إن المعطيات الرسمية الأخيرة تعطي انطباعا بأن تونس بدأت تعود بقوة إلى خارطة السياحة العالمية بعد سنوات من الخمول الإجباري نتيجة الهجمات الإرهابية قبل 4 سنوات.

وانعكس الانتعاش السياحي في ارتفاع نادر في احتياطات النقد الأجنبية التونسية ، ليعطي بصيص أمل بتخفيف ، الاختلالات المالية المزمنة ، بعد أن واصلت الانخفاض بشكل شبه متواصل منذ الانتفاضة الشعبية في بداية عام 2011 ، وأظهرت بيانات البنك المركزي قبل يوم من استقبال عام 2020 ، أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي سجلت ارتفاعا كبيرا لتصل إلى 6.7 مليارات دولار بفضل انتعاش السياحة ، وقال المركزي إن حجم احتياطات النقد الأجنبي زاد بنسبة تزيد على 46 في المئة عن الحجم المسجل في نفس الفترة قبل عام ، وفتح استقرار الأوضاع الأمنية في تونس الأبواب على مصراعيها أمام ازدهار قطاع السياحة الذي أخذ طريقه نحو التعافي بفضل سياسة الإصلاح التي تنفذها الحكومة، والتي تأمل بأن ينعكس ذلك على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى[2].

قامت تونس بإبرام اتفاقيات مع جميع الفنادق التونسية ووكالات الأسفار لإتمام الحجوزات مع الشركات الأجنبية بالعملة الصعبة ، وأوضح أن هذا الإجراء سيدعم دخول العملة الصعبة إلى تونس بشكل أكبر، وتصاعد رهان تونس على السياحة من خلال استراتيجية جديدة أطلقتها العام 2019 ، تستهدف استقطاب أكثر من 10 ملايين سائح خلال هذا العام. وترجح وتيرة النمو هذا العام تحقيق أهداف أعلى من التقديرات الحكومية ، ويؤكد عاملون في القطاع أن السياحة تعيش هذه الأيام نشاطا غير مسبوق منذ سنوات

[1] المعهد الوطني للاحصاء ، **النشرة الشهرية للاحصائيات** ، تونس ،2019.

[2] المعهد الوطني للإحصاء ، **معلومات عامة** ، في www.tunisietourisme.com.tn consulté (19/04/2020).

، إذ تشهد المنتجعات الصحراوية والفنادق المطلة على البحر المتوسط ارتفاعا كبيرا في نسبة الوافدين الأجانب من البلدان الأوروبية والجزائر.

اصبحت الحكومة التونسية تسابق الزمن لتعزيز جاذبية السياحة ، حيث افتتحت مؤخرا أكبر منتجع صحراوي في البلاد ، لتحويل ولاية توزر إلى إحدى أبرز الوجهات العالمية في هذا المجال ، ويراهن المسؤولون على أن يكون منتجع أنانتارا البالغة تكلفته نحو 47.2 مليون دولار ، نقطة ضوء جديدة لقطاع استطاع بفضل استراتيجية حكومية أن يتجاوز بثبات كافة التحديات ، ومن المتوقع أن يستقطب هذا المنتجع الضخم السياح الخليجيين على وجه التحديد ، إضافة إلى سياح من مختلف أنحاء العالم الشغوفين باستكشاف الصحراء التونسية ، وانتعش القطاع بشكل كبير في السنوات الأخيرة مع عودة سياح الأسواق التقليدية بعد رفع العديد من الدول الأوروبية تحذير السفر نحو الوجهة التونسية ، لكن تونس لا تريد الاكتفاء بتلك الأسواق ، بل عززت رهانها على السوقين الصينية والروسية اللتين أنقذتا موسمي 2017 و 2018 بعد عزوف السياح من وجهات تقليدية كبريطانيا وألمانيا وفرنسا[1].

عمّ التفاؤل الأوساط السياحية العام 2019 ، بطي صفحة المتاعب التي عانى منها القطاع باعتباره يعد مؤشرا لقياس الأوضاع الاقتصادية بعد انضمام تونس لاتفاقية السماوات المفتوحة ، وستكون كافة المطارات مفتوحة أمام شركات الطيران الأوروبية منخفضة التكلفة ، في مرحلة أولى ، ما عدا مطار تونس قرطاج الذي سيكون خارج الاتفاقية لخمس سنوات لإعطاء الخطوط التونسية الوقت الكافي لاستعادة أنفاسها ، لان الاتفاقية ستمكن من جلب المزيد من السياح لتونس ، لكن هذا التفاؤل يخفي في طياته قلقا من إمكانية انهيار الخطوط التونسية المملوكة للدولة.

[1] الديوان التونسي للسياحة ، **السياحة التونسية بالارقام 2019** ، وزارة السياحة التونسية ، تونس ،2020 .

خلاصة الفصل الثالث

عديدة هي العوامل التي تدفعنا للتعامل بجدية مع مسألة السياحة في تونس. فبالإضافة إلى الاستثمارات التي رصدت لهذا القطاع والتي وجب النظر في مردودها خاصة في بناء الفنادق تعتبر تونس من الدول التي أريد لها أن تكون سياحية بامتياز إذ من المؤسف و اللامعقول أن يتردى واقع السياحة فيها إلى ما هو عليه ، و ليس من المبالغة القول إن من النادر وجود بلد بمساحة تونس له من الثراء والتنوع السياحي ما يملكه هذا البلد الصغير إذ توجد فيه الشواطئ الرملية والصحراء والجبال والغابات والمحميات والجزر وكثافة عالية من المواقع الأثرية والتاريخية ، اذ أشاعت قفزة كبيرة في إيرادات السياحة التونسية التي تعد العمود الفقري لمجمل النشاط الاقتصادي للبلاد حالة من التفاؤل بعودة القطاع السياحي إلى خارطة العالمية ، وبإمكانية مواجهة الظاهرة الارهابية و كذا تصحيح الاختلالات المالية المزمنة ، رغم ضبابية الرؤية السياسية وخاصة بعد أن ظهرت بوادرها في ارتفاع نادر في الاحتياطات المالية.

الخاتمة

بعد رصد نشأة الظاهرة الإرهابية بدولة تونس ، وتحديد مفهومها ومعرفة أسباب تنامي الظاهرة ، و نظراً للخصائص الاقتصادية و الاجتماعية وحتى السياسية التونسية ، تبينت خطورة الظاهرة وانعكاساتها المدمرة من الناحية الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية ، وما تفرزه من خسائر كبيرة تنعكس على الوضع الاجتماعي لا محالة نتيجة لتقليص فرص الاستثمار وانتشار ظاهرة البطالة ، وغيرها من الانعكاسات الأخرى.

و بالنظر إلى الحالة التونسية نجد أنه يوجد خلل بنيوي في النظام لا يعالج بالمزيد من الاتهام المتبادل برعاية الإرهاب ، بل بعدم الاستثمار في الإرهاب تمهيدًا لبناء الديمقراطية ، وهنا لا يفيد التشديد في العقوبة ، بل الأجدى أن يعاد التأسيس الاجتماعي على أسس العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية ، التي تتحول إلى أمل كبير للشعوب المضطهدة لبناء أنظمته السياسية ، وقد بدأت هذه التجارب تنتج مستويات عالية من المشاركة في الشأن العام ، وبناء المجتمع المدني ، وإذا كان هذا صالحًا ومفيدًا نظريًّا لكل العالم ، فإنه أصلح وأقرب إلى حاجة الشعوب العربية التي تطمح إلى أن تكون في العالم لا خارجه.

كذلك وبعد رصد الآليات الوقائية وكذا الردعية المتبعة من قبل دولة تونس للحفاظ و النهوض بالقطاع السياحي سواء من الناحية القانونية أو الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية ، والتي ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة العمليات الإرهابية بهذه الدولة ، نتيجة لفاعلية و نجاعة بعض هذه الآليات ، ايضا لابد من رسم خيارات عامة ووضع خارطة طريق وطنية للسياحة التونسية ، فهذا هو الحد الأدنى للتوفيق إلى دعم حقيقي للقدرة التنافسية لتونس كوجهة سياحية ، وغض النظر عما يحدث فيها من هجمات ارهابية ، وتحفيز الطلب سواء الآتي من الأسواق الخارجية أو الاستهلاك داخل الفنادق أو خارجها ، وننوع العرض بتشجيع أنواع السياسة المختلفة ، وما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة ما يلي:

_ ليس هناك اتفاق واضح وشامل للارهاب ، بسبب اختلاف وسائله وأسبابه وأهدافه واختلاف منطلقات الدول ومصالحها.

_ ان أثر تنامي الهجمات الإرهابية في تونس بشكل سلبي على العائدات الاقتصادية لقطاع السياحة ، خصوصاً و انها تعتبر من أهم الوجهات السياحية حول العالم.

_ تراجعت إيرادات تونس من السياحة بشكل ملحوظ ، وشهد عدد السياح انحداراً بنسبة وصلت إلى 31% ، وفق احصائيات رسمية للمجمع المهني للسياحة في تونس.

_ دفع تدهور السياحة المسؤولين إلى رسم خطة بديلة لتنشيط القطاع السياحي التونسي .

ـ ان القطاع السياحي في تونس قطبا من أقطاب النمو ، له دوره القيادي في اقتصادياتها ، وذلك للأهمية التي يحظى بها هذا القطاع ضمن السياسات التنموية .

ـ كان دور القطاع السياحي بارزا في تونس ، حيث حققت خطوات عملاقة في جلب الاستثمارات الأجنبية رغم ما تواجهه من اخطار ارهابية ، والاستحواذ على قدر معتبر من الاستثمارات السياحية لتحتل بذلك مرتبة جيدة في السياحة العالمية.

ـ في تونس يعتبر القطاع السياحي من أكبر القطاعات الاقتصادية التي تتيح فرصا هامة للتشغيل ، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للمواطنين،و تستديد الهجمات الارهابية نحوها تنتج عنها زيادة نسبة البطالة وبالتالي زيادة العصابات الارهابية بسبب الفقر .

ـ ان اهتمام حكومة تونس بعامل التكوين والتأهيل الذي يمثل شرطا أساسيا لترقية الخدمات السياحية ،قصد توفير اكبر عدد ممكن من اليد العاملة مؤهلة و خلق مناصب العمل للمواطنين التونسيين قصد الاعلو و الرقي بسياحة افضل بمستويات عالمية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ. الكتب

1. أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، 1986.
2. أحمد يوسف التل ، الإرهاب في العالمين العربي والغربي،عمان :دائرة المطبوعات والنشر،1998 .
3. أحمد فوزي ملوخية ، التنمية السياحية، مصر ،دار الفكر الجامعي ،2007 .
4. أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة،الإسكندرية ،دار الفكر الجامعي،2008 .
5. إبراهيم خليل بظاظو ، الجغرافيا السياحية : تطبيقات على الوطن العربي ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ،2010 .
6. الهاشمي ناصر، الإرهاب ، الجذور والمظاهر وسبل المكافحة ، عمان،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، 2016.
7. احمد الجلاد ، السياحة المتواصلة للبيئة ، مصر،عالم الكتاب ، 2002
8. جهاد عودة ، النظام الدولي : نظريات و إشكاليات ، الجزائر ، دار الهدى للنشر والتوزيع ،2005
9. حسنين المحمدى بوادى ، العالم بين الإرهاب والديمقراطية ،الإسكندرية،دار الفكر الجامعي ، 2007.
10. خالد كواش،السياحة مفهومها أركانها أنواعها ، الجزائر ، دار التنوير ،2007 .
11. رائد قاسم ، الإرهاب والتعصب عبر التاريخ ، لبنان ، دار الحجة البيضاء للنشر والتوزيع ، 2008
12. زيد سلمان عبوي ، السياحة في الوطن العربي ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن ،2008 .
13. عبد العزيز محمد خير عبد الهادي ، الإرهاب الدولي، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1986 .
14. علي بن فايز وآخرين ، الأمن السياحي، الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية،2004 .
15. عز الدين غفران ، مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية ،الرباط ، دار القلم ، 2003.
16. عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، العراق،دار النشر مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،الطبعة الثالثة ،2010.
17. عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.بن عكنون ، 2010

18. عاطف وليم اندراوس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي،2016

19. غضبان فؤاد ، الجغرافيا السياحية ، عمان – الأردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2014.

20. فكري عطا الله عبد المهدي ، الإرهاب الدولي ، قطر ، دار الكتب الحديثة ، 2000 .

21. معراج أحمد إسماعيل الحديدي ، الحماية الجنائية لحقوق ضحايا الجريمة الإرهابية ، لإسكندرية،دار الفكر الجامعي،ا 2018) 1986.

22. محمد مسعود قيراط ، الإرهاب : دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته ، الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011.

23. محمود عزت اللحام وآخرون ، الإعلام الأمني ، عمان،دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، 2014 .

24. موفق عدنان عبد الجبار الحميري ، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة ، عمان ، الوراق للنشر والتوزيع ،2010 .

25. نبيل حلمي ، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2004.

26. هاشم احمد ،التسويق السياحي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2016 .

ب. الأطروحات والرسائل

1. أسماء سفاري ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمات السياحية لدول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة أم البواقي، 2014 .

27. برباش رتيبة ، الأمن والإرهاب في المغرب العربي مقاربة استراتيجية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 03، 2012.

2. سرير محمد، الجريمة المنظمة في تونس وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق، (الجزائر، جامعة بن عكنون ، 2017.

ج. الدراسات والتقارير

1. منشورات الامم المتحدة ، تقرير الفريق العامل المعنى بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة و الارهاب،وثيقة رقم (S/2002/875 -A/57/273) .

2. الديوان التونسي للسياحة ، السياحة التونسية بالارقام 2015 ، وزارة السياحة التونسية ، تونس.

3. المعهد الوطني للاحصاء ، النشرة الشهرية للاحصائيات ، تونس.

4. البنك الدولي ، تمهيد الطرق لتنمية افضل في تونس ،واشنطن.

د.القواميس و الموسوعات

بالغة الاجنبية .

1 . Oxford concise dictionqry of (Oxford university press 2016) .politics.

هـ . المواقع الالكترونية

1. ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ,الحرب على الارهاب ، في http://ar,Wikipedia,org .

2. المغرب العربي الكبير ، الموقع . المساحة . التّقسيم السّياسي في http://lewebpedagogique.comtd

3. المعهد الوطني للإحصاء ، معلومات عامة ، في www.tunisietourisme.com.tn . consulté

4. منظمة السياحة العربية ، الإستراتيجية العربية للسياحة ، وثيقة مسودة المشروع 2014 ، في http://www.arab-tourismorg.org

5. الخدمات الادارية من قبل الديوان الوطني التونسي للسياحة ،http://www.tourisme.gov.tn/ar/pour-investir/prestations-administratives.html

6. آفاق القطاع السياحي في تونس والتحديات المراد رفعها، http://www.aft.nat.tn/ar/tourisme_perspectives_defis_tunisie.php

7. الجزيرة ، من أجل سياحة بديلة بتونس https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/الجمهورية التونسية ، التقرير الوطني حول وضعية البيئة ل 2015 ، رهانات استدامة التنمية السياحية ، المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة ، أفريل 2016 ، في www.andd2014.gov.tn/pdf/rnee2012%20%20pdf.pdf .

8. آفاق القطاع السياحي في تونس والتحديات المراد رفعها،في http://www.aft.nat.tn/ar/tourisme_perspectives_defis_tunisie.php .

9. الجزيرة ، من أجل سياحة بديلة بتونس ، في https://www.aljazeera.net/news/ebusiness .

10. المعهد الوطني للإحصاء ، معلومات عامة ، في www.tunisietourisme.com.tn consulté .